

## كتاب الولاء

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. يعنى الأذعبياء. وقال النبي ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>. وقال سعيد: حدثنا سُفْيَانُ، عن عبيد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبَيْتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>. وقال النبي ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ»<sup>(٤)</sup>. قال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح. وقال ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>. حديث صحيح. وروى الحلال، بإسناده عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبيد الله ابن

(١) سورة الأحزاب ٥.

(٢) تقدم تخريجه في: ٨ / ٣٥٩.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب بيع الولاء وهبته، من كتاب العتق، وفي: باب إثم من تبرأ من مواليه، من كتاب الفرائض. صحيح البخاري ٣ / ١٩٢، ٨ / ١٩٢. ومسلم، في: باب النهي عن بيع الولاء وهبته، من كتاب العتق. صحيح مسلم ٢ / ١١٤٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في بيع الولاء، من كتاب الفرائض. سنن أبي داود ٢ / ١١٥. والترمذی، في: باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته، من أبواب البيوع، وفي: باب ما جاء في النهي عن بيع الولاء وهبته، من أبواب الولاء. عارضة الأحوذى ٥ / ٢٤٥، ٨ / ٢٨٤، ٢٨٥. والنسائي، في: باب بيع الولاء، من كتاب البيوع. المجتبى ٧ / ٢٦٩. وابن ماجه، في: باب النهي عن بيع الولاء وعن هبته، من كتاب الفرائض ٢ / ٩١٨. والدارمی، في: باب في النهي عن بيع الولاء، من كتاب البيوع، وفي: باب بيع الولاء، من كتاب الفرائض. سنن الدارمی ٢ / ٢٥٦، ٣٩٨. والموطأ، في: باب مصير الولاء لمن أعتق، من كتاب العتق. الموطأ ٢ / ٧٨٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٩، ٧٩.

(٤) تقدم تخريجه في: ٧ / ٣١٧.

(٥) تقدم في: ٤ / ١١٠. ويضاف إليه للفظ الحديث هنا: وأخرجه البخاري، في: باب مولى القوم من أنفسهم ...، من كتاب الفرائض. صحيح البخاري ٨ / ١٩٣. والدارمی، في: باب في مولى القوم ....، من كتاب السير. سنن الدارمی ٢ / ٢٤٤. والإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٤٤٨، ٤ / ٣٤٠.

أبى أوفى . قال : قال لي <sup>(٦)</sup> النبي ﷺ : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ » <sup>(٧)</sup> .

١٠٥٠ - مسألة ؛ قال : ( وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَإِنْ اُخْتَلَفَ دِينَاهُمَا )

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَعْتَقْهُ سَائِبَةً <sup>(١)</sup> ، أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءَ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » <sup>(٢)</sup> . وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يَرِثُ عَتِيقَهُ إِذَا مَاتَ جَمِيعَ مَالِهِ ، إِذَا اتَّفَقَ دِينَاهُمَا ، وَلَمْ يَخْلُفْ وَارِثًا سِوَاهُ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ » <sup>(٣)</sup> . وَالنَّسَبُ يُورَثُ بِهِ ، وَلَا يُورَثُ ، كَذَلِكَ الْوَلَاءُ . وَرَوَى سَعِيدٌ <sup>(٤)</sup> ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْيَادٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، قَالَ : كَانَ لِبْنْتِ حَمْزَةَ مَوْلَى أَعْتَقْتَهُ ، فَمَاتَ ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَمَوْلَاتِهِ ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النِّصْفَ ، وَأَعْطَى مَوْلَاتِهِ بَنَاتِ حَمْزَةَ النِّصْفَ . قَالَ <sup>(٥)</sup> : وَحَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمِيرَاثُ لِلْعَصْبَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ <sup>(٦)</sup> عَصْبَةٌ ، فَلِلْمَوْلَى » <sup>(٦)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا

(٦) سقط من : ١ .

(٧) أخرجه الدارمي ، في : باب بيع الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٩٨ . عن ابن مسعود . والبيهقي ، في : باب من أعتق مملوكا ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ٢ / ٢٩٢ . والحاكم ، في : باب الولاء لحمة كلحمة النسب ، من كتاب الفرائض . المستدرک ٤ / ٣٤١ كلاهما عن ابن عمر . وعزاه صاحب الكنز إلى الطبراني في الكبير ١٠ / ٣٢٤ عن عبد الله ابن أبي أوفى .

(١) في الأصل : « سايه » . ويأتى على الصواب في أول المسألة التالية .

(٢) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة نفسها حاشية ٧ .

(٤) في : باب ميراث المولى مع الورثة ، سنن سعيد بن منصور ١ / ٧٢ ، ٧٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ميراث الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٣ . والدارمي ، في : باب الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٠٥ .

(٥) في : باب النهي عن بيع الولاء وهبته ، سنن سعيد بن منصور ١ / ٩٥ .

(٦-٦) في السنن : « عصبه فالولاء » .



أَعْتَقَ عَبْدًا ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا تَرَى فِي مَالِهِ ؟ قَالَ : « إِنْ مَاتَ ، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا <sup>(٧)</sup> ، فَهُوَ لَكَ » <sup>(٨)</sup> .

**فصل :** وَيُقَدَّمُ الْمَوْلَى فِي الْمِيرَاثِ عَلَى الرَّدِّ وَذَوِي الْأَرْحَامِ ، فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، فَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ ، وَخَلَفَ بِنْتُهُ وَمَوْلَاهُ ، فَلِبِنْتِهِ النِّصْفُ ، وَالباقى لِمَوْلَاهُ . وَإِنْ خَلَفَ ذَا رَحِمٍ وَمَوْلَاهُ ، فَلِمَالُ لِمَوْلَاهُ دُونَ ذِي <sup>(٩)</sup> رَحِمِهِ . وَعَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ تَقْدِيمُ <sup>(١٠)</sup> الرَّدِّ عَلَى الْمَوْلَى . وَعَنْهُمَا وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ تَقْدِيمُ ذَوِي <sup>(١١)</sup> الْأَرْحَامِ عَلَى الْمَوْلَى . وَلَعَلَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، وَحَدِيثُ الْحَسَنِ ، وَلَأَنَّهُ عَصَبَةٌ يَعْقِلُ عَنْ مَوْلَاهُ ، فَيُقَدَّمُ عَلَى الرَّدِّ وَذِي الرَّحِمِ ، كَابْنِ الْعَمِّ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ مِنْ نَسَبِهِ ، أَوْ ذُووُ فَرَضٍ تَسْتَعْرِقُ فُرُوضَهُمُ الْمَالَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمَوْلَى . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » <sup>(١٣)</sup> . وَفِي لَفِظٍ : « فَلِأُولَى » <sup>(١٤)</sup> / عَصَبَةٌ ذَكَرٍ <sup>(١٥)</sup> . وَالْعَصَبَةُ مِنَ الْقَرَابَةِ أَوْلَى مِنْ ذِي الْوَلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْقَرَابَةِ ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمُشَبَّهِ ، وَلِأَنَّ النَّسَبَ أَقْوَى مِنَ الْوَلَاءِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ وَالتَّفَقُّةُ وَسُقُوطُ الْقِصَاصِ وَرَدُّ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِالْوَلَاءِ .

(٧) فِي م : « إِرْثًا » .

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ مَنْ لَا وَاثَرَ لَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ٢ / ٩١٥ . بِنَحْوِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْوَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٦ / ٢٤٠ « عَنْ الْحَسَنِ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، أ : « ذَوَى » .

(١٠) فِي أ ، م : « يَقْدَمُ » .

(١١) فِي م : « ذَى » .

(١٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٧٥ .

(١٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٠ .

(١٤) فِي م : « فَلِأُولَى » .

**فصل :** وإن اختلف دين السيد وعتيقه ، فالولاء ثابت . لا نعلم فيه خلافا ؛ لعموم قول النبي ﷺ : « الولاء لمن أعنت » <sup>(١٥)</sup> . ولقوله : « الولاء لحمة كلحمة النسب » <sup>(١٦)</sup> . ولحمة النسب تثبت مع اختلاف الدين ، وكذلك الولاء ، ولأن الولاء إنما يثبت له عليه لإعنايه بإعتاقه ، وهذا المعنى ثابت مع اختلاف دينهما ، ويثبت الولاء للذكر على الأنثى ، والأنثى على الذكر ، ولكل معتق ، لعموم الخبر والمعنى ، ولحديث عبد الله بن شداد . وهل يرث السيد مولاة مع اختلاف الدين ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يرثه . روى ذلك عن علي ، وعمر بن عبد العزيز . وبه قال أهل الظاهر . واحتج أحمد بقول علي : الولاء شعبة من الرق . وقال مالك : يرث المسلم مولاة النصراني ؛ لأنه يصلح له تملكه <sup>(١٧)</sup> ، ولا يرث النصراني مولاة المسلم ؛ لأنه لا يصلح له تملكه . وجمهور الفقهاء <sup>(١٨)</sup> على أنه لا يرثه مع اختلاف دينهما ؛ لقول النبي ﷺ : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » <sup>(١٩)</sup> . ولأنه ميراث ، فيمنعه اختلاف الدين ، كميراث النسب ، ولأن اختلاف الدين مانع من الميراث ، فمنع الميراث بالولاء ، كالقتل والرق ، يحققه أن الميراث بالنسب أقوى ، فإذا منع الأقوى فالأضعف أولى ، ولأن النبي ﷺ ألحق الولاء بالنسب ، بقوله : « الولاء لحمة كلحمة النسب » . وكما يمنع اختلاف الدين التوارث مع صحة النسب وثبوته ، كذلك يمنع مع صحة الولاء وثبوته ، فإذا اجتمعا / على الإسلام ، توارثا كالمُتناسبين ، وهذا أصح في الأثر والنظر ، إن شاء الله تعالى ، فإن كان للسيد عصبه على دين العبد ، ورثه دون سيده . وقال داود : لا يرث عصبته مع حياته . ولنا ، أنه بمنزلة ما لو كان الأقرب من العصبية مخالفا لدين الميت والأبعد على دينه ، ورث دون القريب .

(١٥) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ .

(١٧) في الأصل ، ١ : « ملكه » .

(١٨) في م : « العلماء » .

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٥ .



**فصل :** وإن أعتقَ حَرَبِيٌّ حَرَبِيًّا ، فله عليه الولاء ؛ لأنَّ الولاءَ مُشَبَّهٌ بالنَّسَبِ ، والنَّسَبُ ثابتٌ بين أهل الحرب ، فكذلك الولاءُ . وهذا قولُ عامَّةِ أهل العلم ، إلَّا أهل العراق ، فإنَّهم قالوا : العتقُ في دارِ الحربِ والكتابةُ والتَّذْيِيرُ لا يَصِحُّ ، ولو استولدَ أُمَّتُهُ ، لم تُصَرَّ أُمٌّ وَلَدٌ ، مُسْلِمًا كان السيِّدُ أو ذِمِّيًّا أو حَرَبِيًّا . ولنا ، أنَّ مِلَكَهُم ثابتٌ ، بِدَلِيلِ قولِ الله تعالى : ﴿ وَأَوْزَرْنَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدَيْرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ﴾ <sup>(٢٠)</sup> فَنَسَبَهَا إِلَيْهِمْ ، فَصَحَّ عِتْقُهُمْ كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَإِذَا صَحَّ عِتْقُهُمْ ثَبَتَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . فإن جاءنا الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا ، فالولاءُ بحالِهِ . فإن سُبِيَ مَوْلَى النِّعْمَةِ ، لم يَرِثْ مادام عبدًا ، فإن أُعْتِقَ ، فعليه الولاءُ لِمُعْتِقِهِ ، وله الولاءُ على مُعْتَقِهِ . وهل يَثْبُتُ لِمُعْتِقِ السَّيِّدِ وَلَاءٌ على مُعْتَقِهِ ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى مَوْلَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ إِنْْعَامٌ عَلَيْهِ وَلَا سَبَبٌ لَذَلِكَ . فإن كان الذي اشتراه مَوْلَاهُ فَأَعْتَقَهُ ، فكلُّ واحدٍ منهما مَوْلَى صَاحِبِهِ يَرِثُهُ بِالْوَلَاءِ . وإن أَسْرَهُ مَوْلَاهُ فَأَعْتَقَهُ ، فكذلك . وإن أَسْرَهُ مَوْلَاهُ وَأَجْنَبِيٌّ فَأَعْتَقَاهُ ، فولأوه بينهما نِصْفَيْنِ . فإن مات بعده الْمُعْتَقُ الْأَوَّلُ ، فَلِشَرِيكَهِ نِصْفُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى نِصْفِ مَوْلَاهُ عَلَى أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ . وَالْآخَرُ لَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِ . وإن سُبِيَ الْمُعْتَقُ فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ ، فَأَعْتَقَهُ ، بَطَلَ وَلَاءُ الْأَوَّلِ وَصَارَ الْوَلَاءُ لِلثَّانِي . وبهذا قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقيل : الولاءُ بينهما .

١٨٣/٦ ظ واختاره ابنُ المُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ . وقيل : الولاءُ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ . ولنا ، أنَّ السَّبِيَّ يَبْطُلُ مِلْكُ الْأَوَّلِ الْحَرَبِيِّ ، فالولاءُ التَّابِعُ لَهُ أَوْلَى ، ولأنَّ الولاءَ بَطَلَ بِاسْتِرْقَاقِهِ ، فلم يُعَدَّ بِاعْتِقَاقِهِ . وإن أَعْتَقَ ذِمِّيٌّ عَبْدًا كَافِرًا ، فَهَرَبَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَى ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا أَعْتَقَهُ الْحَرَبِيُّ سَوَاءً . وإن أَعْتَقَ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، فَهَرَبَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ سَبَّاهُ الْمُسْلِمُونَ ، فَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُ . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فِي اسْتِرْقَاقِهِ إِبْطَالُ وَلَاءِ الْمُسْلِمِ الْمَعْصُومِ . قال ابن

(٢٠) سورة الأحزاب ٢٧ .

اللَّبَّانِ : وَلَأنَّ لَهُ أَمَانًا بِعِتْقِ الْمُسْلِمِ إِيَّاهُ . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، جَوَّازُ اسْتِزْقَاقِهِ ؛ لِأنَّهُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ ، كِتَابِيٌّ ، فَجَازَ اسْتِزْقَاقُهُ كَمُعْتَقِ الْحَرْبِيِّ ، وَكَغَيْرِ الْمُعْتَقِ . وَقَوْلُهُمْ : فِي اسْتِزْقَاقِهِ إِبْطَالُ وَلَائِ الْمُسْلِمِ . قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ ، بَلْ مَتَى أُعْتِقَ عَادَ الْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ عَمَلُهُ فِي حَالِ رِقَّةٍ لِمَانِعٍ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ وَلَائِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي قَتْلِهِ ، وَقَدْ جَازَ إِبْطَالُ وَلَائِهِ بِالْقَتْلِ ، فَكَذَلِكَ بِالْاسْتِزْقَاقِ ، وَلَأنَّ الْقِرَابَةَ يَبْطُلُ عَمَلُهَا بِالْاسْتِزْقَاقِ ، فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ . وَقَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ : لَهُ أَمَانٌ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّهُ <sup>(٢١)</sup> لَوْ كَانَ لَهُ أَمَانٌ <sup>(٢٢)</sup> ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ وَلَا سَبْيُهُ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ اسْتَرْقِيَ ثُمَّ أُعْتِقَ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لِلثَّانِي ؛ لِأنَّ الْحُكْمَيْنِ إِذَا تَنَافَيَا كَانَ الثَّابِتُ هُوَ الْآخِرُ مِنْهُمَا ، كَالنَّاسِيخِ وَالْمَنْسُوخِ . وَاخْتَمَلَ أَنَّهُ لِلأَوَّلِ ؛ لِأنَّ وَلَائَهُ ثَبَتَ وَهُوَ مَعْصُومٌ ، فَلَا يَزُولُ بِالْإِسْتِيلَاءِ ، كَحَقِيقَةِ الْمِلْكِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا ، وَأَيُّهُمَا مَاتَ كَانَ لِلثَّانِي . وَإِنْ أُعْتِقَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ، أَوْ أُعْتِقَهُ ذِمِّيٌّ ، فَارْتَدَّ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَسَبْيُ ، لَمْ يَجْزُ اسْتِزْقَاقُهُ . وَإِنْ اشْتَرَى فَالْشُّرَاءُ بَاطِلٌ ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا التَّوْبَةُ أَوْ الْقَتْلُ .

فصل : لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هِبَتُهُ ، وَلَا أَنْ يَأْذَنَ لِمَوْلَاهُ فَيُؤَالِيَ مَنْ شَاءَ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَطَاوُسٌ ، وَإِيَّاسُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَكَرِهَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ / بَيْعُ الْوَلَاءِ . قَالَ سَعِيدٌ <sup>(٢٣)</sup> : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنَّمَا الْوَلَاءُ كَالنَّسَبِ فَيَبِيعُ <sup>(٢٤)</sup> الرَّجُلُ نَسَبَهُ ! . وَقَالَ <sup>(٢٣)</sup> : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، أَنَّ مَيْمُونَةَ وَهَبَتْ وَلَائَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ لَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ مُكَاتِبًا . وَرُوِيَ أَنَّ مَيْمُونَةَ وَهَبَتْ وَلَائَ مَوَالِيهَا

١٨٤/٦ و

(٢١) فِي ١ : « لِأَنَّهُ » .

(٢٢) فِي م : « أَنْ » .

(٢٣) فِي : بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ . سَنَنَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ١ / ٩٥ .

(٢٤) فِي م : « أَفْبَيْعُ » .



للعباس . ولولا هم اليوم لهم . وأن عُرْوَةَ ابْنِ عَاصٍ وَلَاءَ طَهْمَانَ لَوَرَّثَهُ مُصَنَّبُ بْنُ الزُّبَيْرِ . وقال ابنُ جُرَيْجٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَذْنْتُ لِمَوْلَايَ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ شَاءَ فَيَجُوزُ ؟ قال : نَعَمْ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةٍ (٢٥) . وقال : « الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ » (٢٦) . وقال : « لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ » (٢٥) . ولأنَّه مَعْنَى يُورَثُ بِهِ فَلَا يَنْتَقِلُ كَالْقَرَابَةِ . وَفَعَلَ هَؤُلَاءِ شَاذٌ يَخَالِفُ قَوْلَ الْجُمْهُورِ ، وَتَرُدُّهُ السُّنَّةُ ، فَلَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ .

**فصل : لا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُعْتَقِ بِمَوْتِهِ ، وَلَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ ، وَإِنَّمَا يَرِثُونَ الْمَالَ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ لِلْمُعْتَقِ .** هذا قولُ الْجُمْهُورِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَذَرِيِّ ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَأَبُو الزُّنَادِ ، وَابْنُ قُسَيْطٍ (٢٧) ، وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَدَاوُدُ . وَشَذَّ شُرَيْحٌ ، وَقَالَ : الْوَلَاءُ كَالْمَالِ ، يُورَثُ عَنِ الْمُعْتَقِ ، فَمَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَاتِهِ فَهُوَ لَوَرَّثَتِهِ . وَرَوَاهُ حَنْبَلٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ ، عَنْ أَحْمَدَ . وَغَلَطَهُمَا أَبُو بَكْرٍ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ؛ فَإِنَّ رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ عَنْ أَحْمَدَ مِثْلُ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ » (٢٨) . وَقَوْلُهُ : « الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ » . وَالنَّسَبُ لَا يُورَثُ ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ ، وَلأنَّه مَعْنَى يُورَثُ بِهِ ، فَلَا يَنْتَقِلُ ، كَسَائِرِ الْأَسْبَابِ (٢٩) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٤ .

(٢٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ .

(٢٧) في النسخ : « نشيط » تحريف .

وهو يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني الأعرج التابعي ، ثقة ، توفي سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وبلغ تسعين

سنة . تهذيب التهذيب ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٢٨) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(٢٩) في ١ : « الأنساب » .

١٠٥١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَلَاءُ ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ / ١٨٤/٦ ظ )  
مِيرَاثِهِ شَيْئًا ، رَدَّهُ فِي مِثْلِهِ )

قال أحمد ، في رواية عبد الله : الرجل يُعْتَقُ عَبْدَهُ سَائِبَةً ، هو الرجل يقول لِعَبْدِهِ : قد  
أَعْتَقْتُكَ سَائِبَةً . كَأَنَّهُ يَجْعَلُهُ لِلَّهِ ، لا<sup>(١)</sup> يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِمَوْلَاهُ ، قد جَعَلَهُ لِلَّهِ وَسَلَّمَهُ . عن<sup>(٢)</sup>  
أبي عمرو الشَّيْبَانِيِّ ، عن عبد الله بن مسعود : السَّائِبَةُ يَضَعُ مَالَهُ حَيْثُ شَاءَ . وقال أحمد ،  
قال عمر : السَّائِبَةُ وَالصَّدَقَةُ لِيَوْمِهَا . ومتى قال الرجل لِعَبْدِهِ : أَعْتَقْتُكَ سَائِبَةً ، أو  
أَعْتَقْتُكَ وَلَاؤًا لِي عَلَيْكَ . لم يَكُنْ لَهُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ وَلَاؤٌ . فَإِنْ مَاتَ ، وَخَلَفَ مَالًا ، ولم يَدْعُ  
وَارِثًا ، اشْتَرَى بِمَالِهِ رِقَابًا ، فَأَعْتَقُوا . فِي الْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ . وَأَعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ عَبْدًا سَائِبَةً ،  
فَمَاتَ ، فَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ بِمَالِهِ رِقَابًا فَأَعْتَقَهُمْ . وقال عمر بن عبد العزيز ، والزُّهْرِيُّ ،  
وَمَكْحُولٌ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ، وَمَالِكٌ : يُجْعَلُ وَلَاؤُهُ لِمَجْمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ . وعن عطاء<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ  
قَالَ : كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ سَائِبَةٌ . فَهُوَ يُوَالِي مَنْ شَاءَ . وَلَعَلَّ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ  
اللَّهُ ، ذَهَبَ إِلَى شِرَاءِ الرِّقَابِ اسْتِحْبَابًا لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ . وَ[الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ]<sup>(٥)</sup> : الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ .  
وَهَذَا قَوْلُ النَّخَعِيِّ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَرَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ<sup>(٦)</sup> ، وَضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ<sup>(٧)</sup> ،  
وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »<sup>(٨)</sup> . وَجَعَلَهُ لُحْمَةً  
كُلُّهُمِ النَّسَبِ<sup>(٩)</sup> . فَكَمَا لَا يَزُولُ نَسَبُ إِنْسَانٍ وَلَا وَلَدٍ عَنْ فِرَاشٍ بِشَرْطٍ ، لَا يَزُولُ وَلَاؤُ  
عَنْ مُعْتَقٍ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا أَرَادَ أَهْلُ بَرِيرَةَ اشْتِرَاطَ وَلَائِهَا عَلَى عَائِشَةَ ، قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ :  
« اشْتَرِيهَا ، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »<sup>(٨)</sup> . يَعْنِي أَنَّ اشْتِرَاطَهُمْ

(١) في م : « ولا » .

(٢) في م : « قال » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م زيادة لفظ الجلالة .

(٥) تكملة من الشرح الكبير ١٢٥/٤ .

(٦) هو المقرئ . تقدم في صفحة ١٧١ .

(٧) ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي الحمصي التابعي ، مؤذن المسجد الجامع بدمشق ، ثقة ، توفي سنة ثلثتين

ومائة . تهذيب التهذيب ٤/٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٨) تقدم تخريجه في : ٣٥٩/٨ .

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ .



تَحْوِيلَ الْوَلَاءِ عَنِ الْمُعْتَقِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا ، وَلَا يُزِيلُ الْوَلَاءَ عَنِ الْمُعْتَقِ ، وَرَوَى مُسْلِمٌ <sup>(٩)</sup> ،  
بِإِسْنَادِهِ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ : إِنِّي أَعْتَقْتُ عَبْدًا  
لِي ، وَجَعَلْتُهُ سَائِبَةً ، فَمَاتَ ، وَتَرَكَ مَالًا ، وَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنْ أَهْلَ الْإِسْلَامِ  
لَا يُسَيِّبُونَ ، وَإِنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ ، وَأَنْتَ وَلِيُّ نِعْمَتِهِ ، فَإِنْ تَأَثَّمْتَ وَتَحَرَّجْتَ  
و ١٨٥/٦ مِنْ شَيْءٍ فَنَحْنُ نَقْبَلُهُ / ، وَنَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَقَالَ سَعِيدٌ <sup>(١٠)</sup> : ثَنَا هُشَيْمٌ ، ثَنَا بَشَرٌ ،  
عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّ طَارِقَ بْنَ الْمُرْقِعِ أَعْتَقَ سَوَائِبَ ، فَمَاتُوا ، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
فَكَتَبَ عُمَرُ ، أَنْ أَدْفَعَ مَالَ الرَّجُلِ إِلَى مَوْلَاهُ ، فَإِنْ قَبِلَهُ ، وَإِلَّا فَاشْتَرِ بِهِ رِقَابًا فَأَعْتِقَهُمْ  
عَنْهُ . وَقَالَ <sup>(١١)</sup> : ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، أَنَّ عُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ قَالَا فِي مِيرَاثِ السَّائِبَةِ :  
هُوَ لِلَّذِي أَعْتَقَهُ . وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ فِي الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ ، وَفِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَعَلَ الصَّحَابَةُ  
مِيرَاثَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ فِي مِثْلِهِ ، كَانَ لَتَبْرِعِ الْمُعْتَقِ وَتَوَرُّعِهِ عَنْ مِيرَاثِهِ ، كِفْعَلِ ابْنِ عُمَرَ فِي  
مِيرَاثِ مُعْتَقِهِ ، وَفِعْلِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ فِي مِيرَاثِ الَّذِي تَوَرَّعَ سَيِّدُهُ عَنْ أَخْذِ مَالِهِ ، وَقَدْ  
رَوَى أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ أَعْتَقَتْهُ لُبْنَى بِنْتُ يُعَارٍ سَائِبَةً ، فَقَتِلَ وَتَرَكَ ابْنَةً ، فَأَعْطَاهَا  
عُمَرُ نِصْفَ مَالِهِ ، وَجَعَلَ النِّصْفَ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ  
خَلَّفَ السَّائِبَةُ مَالًا ، اشْتَرَى بِهِ رِقَابًا فَأَعْتَقُوا ، فَإِنْ رَجَعَ مِنْ مِيرَاثِهِمْ شَيْءٌ ، اشْتَرَى بِهِ  
أَيْضًا رِقَابًا فَأَعْتَقُوا . وَإِنْ خَلَّفَ السَّائِبَةُ ذَا فَرْضٍ لَا يَسْتَعْرِقُ مَالَهُ ، أَخَذَ فَرْضَهُ ، وَاشْتَرَى  
بِبَاقِيهِ رِقَابًا فَأَعْتَقُوا ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى ذِي الْفَرْضِ .

(٩) لم نجده عند مسلم ، وأخرجه البخاري ، في : باب ميراث السائبة ، من كتاب الفرائض . صحيح البخاري  
٨ / ١٩٢ . مختصرًا . والبيهقي ، في : باب من أعتق عبدًا له سائبة ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى  
١٠ / ٣٠٠ . وأشار إلى أن البخاري رواه مختصرًا في صحيحه . وعبد الرزاق ، في : باب ميراث السائبة ، من كتاب  
الولاء . المصنف ٩ / ٢٥ ، ٢٦ . وانظر تحفة الأشراف ٧ / ١٥٤ . فقد عزاه إلى البخاري فحسب .

(١٠) في : باب ميراث السائبة ، سنن سعيد بن منصور ١ / ٨٣ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب من أعتق عبدًا له سائبة ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(١١) في : الباب السابق ، الموضوع السابق .

**فصل :** وإن أعتق عبدا عن كفارته أو نذره أو من زكاته ، فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته : إن ورث منه شيئا جعله في مثله . قال : وهذا قول الحسن . وبه قال إسحاق . وعلى قياس ذلك العتق من الكفارة والنذر ؛ لأنه واجب عليه . وقد روى عن أحمد ، أنه قال في الذي يعتق في الزكاة : ولأوه للذي جرى عتقه على يديه . وقال مالك ، والعنبري : ولأوه لسائر المسلمين ، ويجعل في بيت المال . وقال أبو عبيد : ولأوه لصاحب الصدقة . وهو قول الجمهور في العتق في النذر والكفارة ؛ لقول النبي ﷺ : « الولاء لمن أعتق » . ولأن عائشة ، رضي الله عنها ، اشترت بريرة بشرط العتق / ، فأعتقها ، فكان ولأوها لها . وشرط العتق يوجب<sup>(١٣)</sup> ، ولأنه معتق عن نفسه فكان الولاء له كما لو اشترط عليه العتق فأعتق . ولنا ، أن الذي أعتق من الزكاة معتق من غير ماله ، فلم يكن له الولاء ، كما لو دفعها إلى الساعي فاشترى بها وأعتق ، وكما لو دفع إلى المكاتب مالا ، فأداه في كتابته ، وفارق من اشترط عليه العتق فإنه إنما أعتق ماله ، والعتق في الكفارة والنذر واجب عليه ، فأشبه العتق من الزكاة . وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يعتق من الزكاة . وعلل بعضهم المنع من ذلك ، بأنه يجزئ الولاء إلى نفسه فينتفع بزكاته . وهذا قول لأحمد ، رواه عنه جماعة . وهو قول النخعي ، والشافعي .

١٠٥٢ - مسألة ؛ قال : ( ومن ملك ذا رحم محرّم عتق<sup>(١)</sup> عليه ، وكان له ولأوه )

ذو الرّحم المحرّم: القريب الذي يحرم نكاحه عليه لو كان أحدهما رجلا والآخر امرأة . وهم الوالدان وإن علوا من قبل الأب والأُم جميعا ، والولد وإن سفل من ولد البنين والبنات ، والإخوة والأخوات وأولادهم وإن سفلوا ، والأعمام والعَمَّات والأخوال والخالات

(١٣) في م : « يوجب » .

(١) في م : « فأعتق » .



دون أولادهم ، فمتى مَلَكَ أَحَدًا منهم عَتَقَ عليه . رُوي ذلك <sup>(٢)</sup> عن عمر ، وابن مسعود ، رَضِيَ الله عنهما . وبه قال الحسن ، وجابر بن زيد ، وعطاء ، والحكم ، وحماد ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، والليث ، وأبو حنيفة ، والحسن بن صالح ، وشريك ، ويحيى بن آدم . وأعتق مالك الوالدين والمولودين وإن بُعدوا ، والإخوة والأخوات دون أولادهم . ولم يُعتق الشافعي إلا عمودي النسب . وعن أحمد ، رواية كذلك ، ذكرها أبو الخطاب ، ولم يُعتق [ داود ] وأهل الظاهر أحدًا حتى يعتقه ؛ لقول النبي ﷺ : « لا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ شَيْئًا ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ ، فَيُعْتِقَهُ » . رواه مسلم <sup>(٣)</sup> . ولنا : ما روى الحسن ، عن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَلَكَ ذَارِجِم / مَحْرَم ، فَهُوَ حُرٌّ » . رواه أبو داود ، والترمذي <sup>(٤)</sup> ، وقال : حديث حسن . ولأنه ذو رَجِمٍ مَحْرَم ، فَيُعْتَقُ عليه بالملك ، كعمودي النسب ، وكالإخوة والأخوات عند مالك . فأمَّا قوله : « حَتَّى يَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ » . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ فَيَشْتَرِيَهُ <sup>(٥)</sup> فَيُعْتِقَهُ بشرائه له ، كما يُقال <sup>(٦)</sup> : ضَرَبَهُ فَقَتَلَهُ ، وَالضَّرْبُ هُوَ الْقَتْلُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرَاءَ لِمَا كَانَ يَحْصُلُ بِهِ الْعِتْقُ تَارَةً دُونَ أُخْرَى ، جاز عَطْفُ صِفَتِهِ عَلَيْهِ ، كما يُقال : ضَرَبَهُ فَأُطَارَ رَأْسُهُ . ومتى عَتَقَ عليه ، فَوَلَّاهُ له ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقُ مِنْ مَالِهِ بِسَبَبِ فِعْلِهِ ، فَكَانَ وَلَّاهُ له ، كما لو بَاشَرَ عِتْقَهُ ، وَسَوَاءٌ مَلَكَهُ بِشِرَاءٍ ، أَوْ هِبَةٍ ، أَوْ غَنِيمَةٍ ، أَوْ إرْثٍ ، أَوْ غَيْرِهِ . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا .

**فصل :** ولا خلاف في أن المحارم من غير ذوى الأرحام لا يعتقون على سيدهم ، كالأم والأخ من الرضاغة ، والرَّيبية ، وأم الزوجة ، وابنتها ، إلا أنه حكى عن الحسن ،

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في : ٨ / ٧٧ .

(٤) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٩٩ .

(٥) في م : « يشتره » .

(٦) في م : « قال » .

وابن سيرين ، وشريك ، أنه لا يجوز بيع الأخ من الرضاعة . وروى عن ابن مسعود أنه كرهه . والأول أصح . قال الزهري : جرت السنة بأن يباع الأخ والأخت من الرضاع . ولأنه لا نص في عتقهم ، ولا هم في معنى المنصوص عليه ، فيبقون على الأصل ، ولأنهما لا رحم بينهما ، ولا توارث ، ولا تلزمه نفقته ، فأشبهه الربيبة وأم الزوجة .

**فصل :** وإن ملك ولده من الزنى ، لم يعتق عليه . على ظاهر كلام أحمد ؛ لأن أحكام الولد غير ثابتة فيه ، وهى الميراث ، والحجب ، والمحرمة ، وجوب الإنفاق ، وثبوت الولاية له عليه . ويحتمل أن يعتق ؛ لأنه جزؤه حقيقة ، وقد ثبت فيه حكم تحريم التزويج ، ولهذا لو ملك ولده المخالف له في الدين ، عتق عليه ، مع انتفاء هذه الأحكام .

١٠٥٣ - مسألة ؛ قال : ( وولاء المكاتب والمدبر لسيدهما إذا أعقبا )

/ هذا قول عامة الفقهاء . وبه يقول الشافعي ، وأهل العراق . وحكى ابن سُرَاقَة ، ١٨٦/٦ ط عن عمرو بن دينار ، وأبي ثور ، أنه لا ولاء على المكاتب ؛ لأنه اشترى نفسه من سيده ، فلم يكن له عليه ولاء ، كما لو اشتراه أجنبي فاعتقه . وكان قتادة يقول : من لم يشترط ولاء المكاتب ، فلمكاتبه أن يوالى من شاء . وقال مكحول : أما المكاتب إذا اشترط ولاءه مع رقبته ، فجائز . ولنا ، أن السيد هو المعتق للمكاتب ؛ لأنه يتبعه بماله ، وماله وكسبه لسيد ، فجعل ذلك له ، ثم باعه به حتى عتق ، فكان هو المعتق ، وهو المعتق للمدبر بلا إشكال ، وقد قال النبي ﷺ : « الولاء لمن أعْتَق »<sup>(١)</sup> . ويدل على ذلك أن المكاتبين يُدْعَوْنَ مَوَالِي مُكَاتِبِيهِمْ ، فيقال : أبو سَعِيدٍ<sup>(٢)</sup> . مولى أبى<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(٢) في ١ : « أبو مسعود » .

(٣) في م : « ابن » . خطأ .



أُسَيْدٌ ، وَسِيرِينُ مَوْلَى أَنَسٍ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ ، وَقَدْ وَهَبَتْ وَلَاءَهُ لَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانُوا مُكَاتِّبِينَ ، وَكَذَلِكَ أَشْبَاهُهُمْ . وَيدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ ، أَنَّهَا جَاءَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تَسْنِجِ أَوَاقٍ فَأَعِينِي . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ شَاءُوا عَدَدْتُ لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ . فَأَبَوْا أَنْ يَبِيعُوهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اشْتَرِيَهَا ، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ » <sup>(٤)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ كَانَ لَهُمْ لَوْ لَمْ تَشْتَرِهَا مِنْهُمْ عَائِشَةُ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى الْعَبْدُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِعَوَضٍ حَالٍ ، عَتَقَ وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَالَهُ بِمَالِهِ ، فَهُوَ مِثْلُ الْمُكَاتِّبِ سَوَاءً ، وَالسَّيِّدُ هُوَ الْمُعْتَقُ لهُمَا ، فَالْوَلَاءُ لَهُ عَلَيْهِمَا .

#### ١٠٥٤ - مسألة ؛ قال : ( وَوَلَاءُ أُمِّ الْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا إِذَا مَاتَ )

يعْنِي إِذَا عَتَقَتْ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا ، فَوَلَاؤُهَا لَهُ يَرِثُهَا أَقْرَبُ <sup>(١)</sup> عَصَبَتِهِ . / وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ . وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : تَعْتَقُ مِنْ <sup>(٢)</sup> نَصِيبِ ابْنِهَا ، فَيَكُونُ وَلَاؤُهَا لَهُ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ . وَعَنْ عَلِيٍّ : لَا تَعْتَقُ مَا لَمْ يَغْتَقِهَا <sup>(٣)</sup> وَلَهُ يَبِيعُهَا . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ . وَلِلذِّكْرِ الدَّلِيلُ عَلَى عِتْقِهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِعِتْقِهَا أَنَّ وَلَاءَهَا لِمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ . وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا تَعْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، فَيَكُونُ وَلَاؤُهَا لَهُ ؛ لِأَنَّهَا عَتَقَتْ بِفِعْلِهِ مِنْ مَالِهِ <sup>(٤)</sup> ، فَكَانَ وَلَاؤُهَا لَهُ ، كَمَا لَوْ عَتَقَتْ بِقَوْلِهِ . وَيَخْتَصُّ مِيرَاثُهَا بِالْوَلَاءِ بِالذِّكْرِ مِنْ عَصَبَةِ السَّيِّدِ ، كَالْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتِّبِ .

(٤) تقدم تخريجه في : ٣٥٩ / ٨ .

(١) في م : « قرب » .

(٢) في م : « منى » .

(٣) في م : « يفتقها » .

(٤) في م : « له » .

١٠٥٥ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ رَجُلٍ حَتَّى يَبْلَا أَمْرَهُ ، أَوْ عَنْ مَيْتٍ ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ )

هذا قول الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وداود . وروى عن ابن عباس أن ولأه للمعتق عنه . وبه قال الحسن ، ومالك ، وأبو عبيد ؛ لأنه أعتقه عن غيره ، فكان الولاء للمعتق عنه ، كما لو أذن له . ولنا ، قول النبي ﷺ : « الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ » <sup>(١)</sup> . ولأنه أعتق عبده من غير إذن غيره له ، فكان الولاء له ، كما لو لم يقصد شيئا .

١٠٥٦ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ بِأَمْرِهِ )

وهذا قال جميع من حكينا قوله في المسألة الأولى ، إلا أبا حنيفة ، ووافقه أبو يوسف ، ومحمد بن الحسين ، وداود ، فقالوا : الولاء للمعتق ، إلا أن يعتقه عنه على عوض ، فيكون له الولاء ، ويلزمه <sup>(١)</sup> العوض ، ويصير كأنه اشتراه ثم وكله في إعتاقه ، أما إذا كان عن غير عوض ، فلا يصح تقدير البيع ، فيكون الولاء للمعتق ؛ لعموم قوله / عليه السلام : « الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ » . وعن أحمد مثل ذلك . ولنا ، أنه وكيل في الإعتاق ، فكان الولاء للمعتق عنه ، كما لو أخذ عوضا ، فإنه كما يجوز تقدير البيع فيما إذا أخذ عوضا ، يجوز تقدير الهبة إذا لم يأخذ عوضا ، فإن الهبة جائزة في العبد ، كما يجوز البيع ، والخبر مخصوص بما إذا أخذ عوضا ، وكسائر <sup>(٢)</sup> الوكلاء ، فنقيس عليه محل النزاع .

١٨٧/٦ ظ

١٠٥٧ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ قَالَ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي ، وَعَلَى ثَمَنِهِ . فَالْثَمَنُ عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ )

لا نعلم في هذه المسألة خلافا ، وأن الولاء للمعتق عنه ؛ لكونه أعتقه عنه بعوض .

(١) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١) في م : « ويلزم » .

(٢) في الأصل ، ١ : « وسائر » .

وَيَلْزُمُهُ الثَّمَنُ ؛ لِأَنَّهُ أُعْتِقَهُ عَنْهُ بِشَرْطِ الْعَوَضِ ، فَيُقَدَّرُ ابْتِيعَاةً مِنْهُ ، ثُمَّ تُؤَكِّدُهُ فِي عِتْقِهِ ، لِيَصِحَّ عَنْهُ ، فَيَكُونُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لَهُ ، كَمَا لَوْ ابْتَاعَهُ مِنْهُ ثُمَّ وَكَّلَهُ فِي عِتْقِهِ .

١٠٥٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ قَالَ : أُعْتِقْتُهُ ، وَالثَّمَنُ عَلَيَّ . كَانَ الثَّمَنُ عَلَيْهِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ )

إِنَّمَا كَانَ الثَّمَنُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لَهُ جُعْلًا عَلَى إِعْتَاقِ عَبْدِهِ ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ بِالْعَمَلِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : مَنْ بَنَى لِي هَذَا الْحَائِطَ فَلَهُ دِينَارٌ . فَبَنَاهُ إِنْسَانٌ ، اسْتَحَقَّ الدِّينَارَ . وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعْتَاقِهِ عَنْهُ ، وَلَا قَصَدَ بِهِ الْمُعْتِقُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يُوجَدْ مَا يَقْتَضِي صَرْفَهُ إِلَيْهِ ، فَيَبْقَى لِلْمُعْتِقِ ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ » <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَمَنْ أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَأُعْتِقَ ، فَالْوَلَاءُ لَهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَصَّى بِعِتْقِ عَبْدِهِ ، وَلَمْ يَقُلْ : عَنِّي . فَأُعْتِقَ ، كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ مِنْ مَالِهِ . وَإِنْ أُعْتِقَ عَنْهُ مَا يَجِبُ إِعْتَاقُهُ ، كَكُفَّارَةِ وَنَحْوِهَا ، فَقَدْ مَضَى ذِكْرُهَا فِيمَا تَقَدَّمَ .

١٠٥٩ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ أَوْلَادًا مِنْ مَوْلَاةٍ / لِقَوْمٍ ، جَرَّ مُعْتِقُ الْعَبْدِ وَلَاءَ أَوْلَادِهِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَعْتَقَ أُمَّتَهُ ، فَتَزَوَّجَتْ عَبْدًا ، فَأَوْلَدَتْهَا ، فَأَوْلَدَهَا مِنْهُ أَعْرَافًا ، وَعَلَيْهِمُ الْوَلَاءُ لِمَوْلَى أُمِّهِمْ ، يَعْقِلُ عَنْهُمْ وَيَرْتُّهُمْ إِذَا مَاتُوا ؛ لَكَوْنِهِ سَبَبُ الْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ بِعِتْقِ أُمِّهِمْ ، فَصَارُوا لِذَلِكَ أَعْرَافًا . فَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدَ سَيِّدُهُ ثَبَتَ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ، وَجَرَّ إِلَيْهِ وَلَاءُ أَوْلَادِهِ عَنْ مَوْلَى أُمِّهِمْ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَمَّا كَانَ مَمْلُوكًا لَمْ يَكُنْ يَصْلَحُ وَارثًا ، وَلَا وَلِيًّا فِي نِكَاحٍ ، فَكَانَ ابْنُهُ كَوَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ يَنْقَطِعُ نَسَبُهُ عَنْ ابْنِهِ ، فَثَبَتَ الْوَلَاءُ لِمَوْلَى أُمِّهِ ، وَانْتَسَبَ إِلَيْهَا ، فَإِذَا عَتَقَ الْعَبْدُ ، صَلَحَ الْإِنْتِسَابُ إِلَيْهِ ، وَعَادَ وَارثًا عَاقِلًا وَلِيًّا ، فَعَادَتْ

(١) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(٢) في م : « عبده » . وانظر ما يأتي في قوله : « عني » .



النسبة إليه وإلى موليه ، بمنزلة مالو استلحق الملائع ولده . هذا قول جمهور الصحابة  
والفقهاء ، يروى هذا عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، والزبير ، وعبد الله ، وزيد بن ثابت ،  
ومروان ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، وابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ،  
والنخعي . وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو حنيفة وأصحابه ،  
والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . ويروى عن رافع بن خديج أن الولاء لا ينجز<sup>(١)</sup> عن  
موالي الأم . وبه قال مالك بن أوس بن الحذثان<sup>(٢)</sup> ، والزهرى ، وميمون بن مهران ،  
وحميد بن عبد الرحمن ، وداود ؛ لأن الولاء لخدمة النسب ، والنسب لا يزول  
عمن ثبت له ، فكذلك الولاء . وقد روى عن عثمان نحو هذا ، وعن زيد . وأنكرهما ابن  
اللبان ، وقال : مشهور عن عثمان أنه قضى بجز<sup>(٣)</sup> الولاء للزبير على رافع بن خديج .  
ولنا ، أن الانتساب إلى الأب ، فكذلك الولاء ، ولذلك لو كانا حريين ، كان ولأ ولدهما  
لمولى أبيه ، فلما كان مملوكا كان الولاء لمولى الأم ضرورة ، فإذا عتق<sup>(٤)</sup> الأب زالت  
الضرورة ، فعادت النسبة إليه ، والولاء إلى مواليه . وروى عبد الرحمن ، عن الزبير ، أنه  
لما قدم خيبر رأى فتية لغسا ، فأعجبه ظرفهم وجمالهم ، فسأل عنهم ، ف قيل له :  
مولى رافع بن خديج ، وأبوه مملوك لآل الحرقة<sup>(٥)</sup> ، فاشترى الزبير أباهم فأعتقه ، وقال  
لأولاده : انتسبوا إلي ، فإن ولأكم لى . فقال رافع بن خديج : الولاء لى ، فإنهم عتقوا  
بعثى أمهم . فاحتكموا إلى عثمان ، فقضى بالولاء للزبير ، فاجتمعت الصحابة عليه .  
اللعمس سواد في الشفتين تستحسنة<sup>(٦)</sup> العرب ، ومثله اللعى ، قال ذو الرمة<sup>(٧)</sup> :

ظ ١٨٨/٦

(١) في النسخ : « ينجز » . وانظر قول ابن اللبان الآتى .

(٢) مالك بن أوس بن الحذثان النضرى ، من تابعى المدينة ، توفى سنة اثنتين وتسعين . الباب ٣ / ٢٢٦ ، العبر

١ / ١٠٦ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ١٠ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « أعتق » وفيها بعد ذلك زيادة : « العبد » .

(٥) الحرقة : بطن من جهينة . انظر : المشتبه ٢٢٧ .

(٦) في ١ ، م : « تستحبه » .

(٧) ديوانه ١ / ٣٣ .

لَمِيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوءٌ لَعَسَ      وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ<sup>(٨)</sup>

**فصل :** وَحُكْمُ الْمُكَاتِبِ يَتَزَوَّجُ فِي كِتَابَتِهِ ، فَيَأْتِي لَهُ أَوْلَادٌ ثُمَّ يَعْتِقُ ، حُكْمُ الْعَبْدِ الْقِنْ فِي جَرِّ الْوَلَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْمُدَبِّرُ وَالْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ عَبِيدٌ ، فَإِنَّ الْمُكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهُمٌ .

**فصل :** إِذَا انْجَرَّ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ ثُمَّ انْقَرَضُوا ، عَادَ الْوَلَاءُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بِحَالٍ . فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكْمِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى مَوَالِي<sup>(٩)</sup> الْأُمِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ جَرَى مَجْرَى الْإِنْسَابِ ، وَلَوْ انْقَرَضَ الْأَبُ وَآبَاؤُهُ لَمْ تُعَدِ النَّسَبَةُ إِلَى الْأُمِّ ، كَذَلِكَ الْوَلَاءُ . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَوَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِ الْأَبِ ، كَانَ وَلَاءُ وَلِيدِهَا لِمَوَالِي أَبِيهِ . بِلَا خِلَافٍ . فَإِنْ نَفَاهُ بِاللَّعَانِ ، عَادَ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ ؛ لِأَنَّا نَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ . فَإِنْ عَادَ فَاسْتَلْحَقَهُ ، عَادَ<sup>(١٠)</sup> الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ .

**فصل :** وَلَا يَنْجَرُّ الْوَلَاءُ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْأَبُ عَبْدًا حِينَ الْوِلَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ حُرًّا وَزَوْجَتُهُ مَوْلَاةً ، لَمْ يَخُلْ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُرًّا الْأَصْلَ ، فَلَا وَلَاءَ<sup>(١١)</sup> عَلَى وَلَدِهِ بِحَالٍ ، وَإِنْ كَانَ مَوْلًى ، ثَبَتَ الْوَلَاءُ عَلَى وَلَدِهِ لِمَوَالِيهِ ابْتِدَاءً ، وَلَا جَرَّ فِيهِ . الثَّانِي ، أَنْ تَكُونَ الْأُمُّ / مَوْلَاةً ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ تَخُلْ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ حُرَّةً الْأَصْلَ ، فَلَا وَلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا بِحَالٍ ، وَهِيَ أَحْرَارٌ بِحُرِّيَّتِهَا ، أَوْ تَكُونَ أَمَةً ، فَوَلَدُهَا رَقِيقٌ لِسَيِّدِهَا ، فَإِنْ أَعْتَقَهُمْ فَوَلَاؤُهُمْ لَهُ لَا يَنْجَرُّ عَنْهُ بِحَالٍ ، سَوَاءً أَعْتَقَهُمْ بَعْدَ وَلَادَتِهِمْ ، أَوْ أَعْتَقَ أُمَّهُمْ حَامِلًا بِهِمْ فَعَتَقُوا بِعِتْقِهَا ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ ثَبَتَ<sup>(١٢)</sup> بِالْعِتْقِ مُبَاشَرَةً ، فَلَا يَنْجَرُّ عَنْ الْمُعْتِقِ ؛

(٨) الحوة : مثل اللمي . والشنب : برد وعذوبة في الأسنان ، أو تحديد الأنياب ودقتها .

(٩) في ١ : « مولى » .

(١٠) في الأصل ، م : « فعاد » .

(١١) في م زيادة : « عليه ولا » .

(١٢) في م : « يثبت » .



لقوله عليه السلام : « الولاء لمن أعتق »<sup>(١٣)</sup> . وإن أعتقها المولى فأنت بولد لدون سبتة أشهر ، فقد مسه الرق وعتق بالمباشرة ، فلا ينجر ولاؤه ، وإن أتت به لأكثر من سبتة أشهر مع بقاء الزوجية ، لم يحكم بمس الرق له ، وانجر ولاؤه ؛ لأنه يحتمل أن يكون حادثا بعد العتق ، فلم يمس الرق ، ولم يحكم برقه بالشك . وإن كانت المرأة بائنا ، وأنت بولد لأربع سنين من حين الفرقة ، لم يلحق بالأب ، وكان ولاؤه لمولى أمه ، وإن أتت به لأقل من ذلك ، لحقه الولد ، وانجر ولاؤه ، وولد الأمة مملوك ، سواء كان من نكاح أو من سفاخ ، عربيا كان الزوج أو أعجميا . وهذا قول عامة الفقهاء . وعن عمر : إن كان<sup>(١٤)</sup> زوجها عربيا فولده<sup>(١٥)</sup> حر ، وعليه قيمته ، ولا ولاء عليه . وعن أحمد مثله . وبه قال ابن المسيب ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو ثور . وقاله<sup>(١٦)</sup> الشافعي في القديم ، ثم رجع عنه . والأول أولى ؛ لأن أمهم أمة ، فكانوا عبيدا ، كما لو كان أبوهم أعجميا . الثالث ، أن يعتق العبد سيده ، فإن مات على الرق لم ينجر الولاء بحال ، وهذا لا خلاف فيه . فإن اختلف سيّد العبد ومولى الأم في الأب بعد موته ، فقال سيده : مات حرا بعد جرّ الولاء . وأنكر ذلك مولى الأم ، فالقول قول مولى الأم . ذكره أبو بكر ؛ لأن الأصل بقاء الرق . وهذا مذهب الشافعي .

**فصل :** فإن لم يعتق الأب ، ولكن عتق الجد ، فقال أحمد : الجد<sup>(١٧)</sup> لا ينجرّ الولاء ، ليس هو كالأب . وبهذا قال أبو حنيفة وصاحبه . وعن أحمد ، أنه ينجره . وبه قال شريح ، والشعبي ، والنخعي ، وأهل المدينة ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وابن المبارك ، وأبو ثور ، وضرار بن صرد ، والشافعي في أحد قوليه . فإن أعتق الأب بعد ذلك ، جرّه عن موالى الجد إليه ؛ لأن الجد يقوم مقام الأب في التعصيب وأحكام

(١٣) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١٤) سقط من : م .

(١٥) في ١ : « فولدها » .

(١٦) في م : « وبه قال » .

النَّسَبِ ، فكذلك في جَرِّ الْوَلَاءِ . وقال زُفَرٌ : إن كان الأبُّ حَيًّا ، لم يَجْرُ<sup>(١٧)</sup> الْجَدُّ الْوَلَاءَ ، وإن كان مَيِّتًا ، جَرَّهُ . وهو القول الثاني للشَّافِعِيِّ . ولنا ، أن الأصل بقاء الْوَلَاءِ لِمُسْتَحِقِّهِ ، وإنما حُولِفَ هذا الأصلُ للاتِّفَاقِ على أَنَّهُ يَنْجَرُّ بِعَتَقِ الْأَبِ ، والجَدُّ لا يُساوِيهِ ، بدليل أَنَّهُ لو عَتَقَ<sup>(١٨)</sup> الأبُّ بعدَ الجَدِّ ، جَرَّهُ عن مَوَالِي الجَدِّ إليه ، ولو أَسْلَمَ الجَدُّ ، لم يَتَّبِعْهُ وَلَدُ وَلَدِهِ ، ولأنَّ الجَدَّ يُدَلِّي بغيره ، ولا يَسْتَقِرُّ الْوَلَاءُ عليه ، فلم يَجْرُ الْوَلَاءُ ، كالأخ ، وكونه يقومُ مقامَ الأبِّ ، لا يُلْزَمُ أن يَنْجَرَّ الْوَلَاءُ إليه ، كالأخ . وعلى القول الآخر ، لا فَرْقَ بين الجَدِّ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ؛ لأنَّ الْبَعِيدَ يقومُ مقامَ الأبِّ كقيامِ الْقَرِيبِ ، ويقتضى هذا أَنَّهُ متى عَتَقَ الْبَعِيدُ جَرَّ الْوَلَاءَ ، ثم عَتَقَ مَنْ هو أَقْرَبُ منه جَرَّ الْوَلَاءَ إليه ، ثم إن عَتَقَ الأبُّ جَرَّ الْوَلَاءَ ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَحْجُبُ مَنْ فَوْقَهُ ، وَيُسْقِطُ تَعَصُّبَهُ وَإِزْتَهُ وَوِلَايَتَهُ ، ولو لم يُعْتَقِ الجَدُّ ، لكن كان حُرًّا وولده مملوكًا ، فتزَوَّجَ مَوْلَاةً قَوْمِ ، فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا ، فَوَلَّاهُم لِمَوْلَى أُمِّهِمْ . وعند مَنْ يقول : يَجْرُ الْجَدُّ الْوَلَاءَ . يكون لِمَوْلَى الجَدِّ . وإن لم يَكُنِ الجَدُّ مَوْلَى ، بل كان حُرًّا الْأَصْلِ ، فلا وَلَاءَ على وَلَدِ أَبِيهِ ، فإن أُعْتِقَ أَبُوهُ بعدَ ذلك ، لم يَعُدْ على وَلَدِهِ وَلَاءٌ ؛ لأنَّ الْحُرِّيَّةَ ثَبَّتَ له من غيرِ وَلَاءٍ ، فلم يَتَجَدَّدْ عليه وَلَاءٌ ، كَالْحُرِّ الْأَصْلِيِّ .

**فصل :** وإذا كان أحدُ الزوجين الْحُرَّينِ حُرًّا الْأَصْلِ ، فلا وَلَاءَ على وَلَدِهِمَا ، سواء كان الآخرُ عَرَبِيًّا أو مَوْلَى ؛ لأنَّ الْأُمَّمَ إن كانت حُرَّةَ الْأَصْلِ ، فالولَدُ يَتَّبِعُهَا فيما إذا كان الأبُّ رَقِيقًا في انْتِفَاءِ<sup>(١٩)</sup> الرُّقِّ وَالْوَلَاءِ ، فَلَا يَتَّبِعُهَا في نَفْيِ الْوَلَاءِ وَخَذِّهِ أُولَى . وإن كان الأبُّ حُرًّا الْأَصْلِ ، فالولَدُ يَتَّبِعُهَا فيما إذا / كان عليه وَلَاءٌ ، بحيث يَصِيرُ الْوَلَاءُ عليه لِمَوْلَى أَبِيهِ ، فَلَا يَتَّبِعُهَا في سَقُوطِ الْوَلَاءِ عنه أُولَى . وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وسواء كان الأبُّ عَرَبِيًّا أو أَعْجَمِيًّا ، وقال أبو حنيفة : إن كان أَعْجَمِيًّا وَالْأُمُّ مَوْلَاةً ، ثَبَّتَ الْوَلَاءُ على

١٩٠/٦ و

(١٧) سقط من : ١ .

(١٨) في ١ : « أعتق » .

(١٩) في م : « إبقاء » .



ولده . وليس بصحيح ؛ لأنه حرُّ الأصل ، فلم يثبت الولاء على ولده ، كما لو كان عربياً .  
وسواء كان مسلماً أو ذمياً أو حرّياً ، أو مجهول النسب أو معلومه . وهذا قول أبي  
يوسف ، ومالك<sup>(٢٠)</sup> وابن سريج<sup>(٢١)</sup> . وقال القاضي : إن كان مجهول النسب ، ثبت  
الولاء على ولده لمولى الأم إن كانت مولاة . قال ابن اللبان : وهذا ظاهر مذهب  
الشافعي . وقال الخبري : هذا قول أبي حنيفة ، ومحمد ، وأحمد ؛ لأن مقتضى ثبوته  
لمولى الأم موجود ، وإنما امتنع في محل الوفاق بحرية الأب ، فإذا لم تكن معلومة فقد  
وقع الشك في المانع<sup>(٢٢)</sup> ، فيبقى على الأصل ، ولا يزول عن اليقين بالشك ، ولا يترك  
العمل بالمقتضى مع الشك في المانع . ولنا ، أن الأب حر<sup>(٢٣)</sup> محكوم بحريته ، فأشبهه  
معروف النسب ، ولأن الأصل في الآدميين الحرية وعدم الولاء ، فلا يترك هذا الأصل  
بالوهم في حق الولد ، كما<sup>(٢٤)</sup> لم يترك في حق الأب . وقولهم : مقتضى ثبوته لمولى الأم  
موجود . ممنوع ؛ فإنه إنما ثبت لمولى الأم بشرط رِق الأب ، وهذا الشرط منتفٍ حكماً  
وظاهراً . وإن سلمنا وجود المقتضى ، فقد ثبت المانع حكماً ، فإن الأب حرّيته ثابتة  
حكماً ، فلا تعويل على ما قالوه . وإن كان الأب مولى ، والأم مجهولة النسب ، فلا ولاء  
عليه في قولنا . وقياس قول القاضي والشافعي أن يثبت الولاء عليه لمولى ابنه ؛ لأننا  
شككنا في المانع من ثبوته . ولنا ، ما ذكرنا في التي قبلها ، ولأن الأم لا تخلو من أن تكون  
حرّة الأصل ، فلا ولاء على ولدها ، أو أمة فيكون ولدها عبداً ، أو مولاة فيكون على  
ولدها الولاء لمولى أبيه . والاحتمال الأول راجح ؛ لوجهين ؛ أحدهما ، أنه محكوم به في  
الأم ، فيجب الحكم به في ولدها . / الثاني ، أنه معتضد بالأصل ، فإن الأصل  
الحرية ، ثم لو لم يترجع هذا الاحتمال ، لكان الاحتمال الذي صاروا إليه معارضاً

ظ ١٩٠/٦

(٢٠-٢١) في م : « وشرح » .

(٢١) في م : « المنافع » .

(٢٢) في م : « حرم » .

(٢٣) في زيادة : « لو » .

باختمالين ، كل واحد منهما مساو له ، فترجيحه عليهما<sup>(٢٤)</sup> تحكّم لا يجوز المصير إليه  
بغير دليل ، وهذا وارد عليهم في المسألة الأولى أيضا .

**فصل :** إذا تزوج معتق بمعتقة ، فأولدها ولدان ، فولاؤها لمولى أبيهما<sup>(٢٥)</sup> .  
فإن نفاهما باللعان ، عاد ولاؤهما إلى مولى أمهما<sup>(٢٦)</sup> . فإن مات أحدهما ، فميراثه لأمه  
ومواليها<sup>(٢٧)</sup> . فإن أكذب أبوهما نفسه ، لحقه نسبهما ، واسترجع الميراث من موالى  
الأم . ولو كان أبوهما عبدا ، ولم ينفهما ، وورث موالى الأم الميّت منهما ، ثم أعتق الأب  
انجرت الولاء إلى موالى الأب ، ولم يكن لهم<sup>(٢٨)</sup> ولا للأب<sup>(٢٨)</sup> استرجاع الميراث ؛ لأنّ الولاء  
إنما ثبت لهم عند إعتاق الأب ، ويفارق الأب إذا أكذب نفسه ؛ لأنّ النسب ثبت من  
حين خلق الولد .

**فصل :** وإذا تزوج عبد معتقة ، فاستولدها أولادا ، فهم أحرار ، وولاؤهم لموالى  
أمهم . فإن اشترى أحدهم أباه ، عتق عليه ، وله ولاؤه ، وينجرت إليه ولأولاده كلهم ،  
ويبقى ولأء المشتري لمولى أمه ؛ لأنّه لا يكون مولى نفسه . وهذا قول جمهور  
الفقهاء ؛ مالك في أهل المدينة ، وأبو حنيفة في أهل العراق ، والشافعي . وشذّ عمرو بن  
دينار المدني ، فقال : يجر ولأء نفسه ، فيصير حرا لا ولأء عليه . قال ابن سريج :  
ويحتمله قول الشافعي . ولا تعويل<sup>(٢٩)</sup> على هذا القول لشذوذه ، ولأنّه يؤدّى إلى أن يكون  
الولاء ثابتا على أبويه دونه ، مع كونه مولودا لهما في حال رقيهما ، أو في حال ثبوت الولاء  
عليهما ، وليس لنا مثل هذا في الأصول ، ولا يمكن أن يكون مولى نفسه ، يعقل عنها ،  
ويرثها ، ويزوجها ، لكن لو اشترى هذا الولد عبدا فأعتقه ، ثم اشترى العبد أبا معتقه  
فأعتقه ، فإنه ينجرت إليه ولأء سيده ، فيكون لهذا الولد على معتقه الولاء بإعتاقه أباه ،  
وللعتيق ولأء معتقه بولائه على أبيه وجره ولأءه بإعتاقه أباه . ولا يمتنع مثل هذا ، كما لو أعتق  
الحربى عبدا فأسلم / ، ثم أسير سيده وأعتقه ، صار كل واحد منهما مولى الآخر من فوق

و ١٩١/٦

(٢٤) في م : « عليهم » .

(٢٥) في م : « أبيها » .

(٢٦) في م : « أمها » .

(٢٧) في م : « ومواليها » .

(٢٨-٢٨) في م : « ولأء ولا للأب » .

(٢٩) في م : « يعول » .



ومن أسفيل ، وَيَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ بِالْوَلَاءِ ، وكما جاز أن يشتركا في النَّسَبِ ، فِيرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِهِ ، كذلك الْوَلَاءُ . وإن تزَوَّجَ وَلَدُ الْمُعْتَقَةِ مُعْتَقَةً ، فأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فاشْتَرَى جَدُّهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وله ولَاؤُهُ ، وَيَجْرُ إِلَيْهِ وَلَاءُ أَبِيهِ وَسَائِرُ أَوْلَادِ جَدُّهِ ، وهم عُمُومَتُهُ وَعَمَّائِهِ ، وولَاءُ جَمِيعِ مُعْتَقِيهِمْ ، وَيَبْقَى وَلَاءُ الْمُشْتَرَى لِمَوْلَى أُمِّ أَبِيهِ . وعلى قول عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، يَبْقَى حُرًّا ، لا وَلَاءَ عَلَيْهِ .

**فصل :** إذا تزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ <sup>(٣٠)</sup> ، فأَوْلَدَهَا وَلَدًا <sup>(٣١)</sup> ، فتزَوَّجَ الْوَلَدُ بِمُعْتَقَةٍ رَجُلٍ ، فأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فولَاءُ هَذَا الْوَلَدِ الْآخِرِ ، لِمَوْلَى أُمِّ أَبِيهِ ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوَلَاءَ عَلَى أَبِيهِ ، فكان الْوَلَاءُ <sup>(٣٢)</sup> لَهُ عَلَيْهِ ، كما لو كان مَوْلَى جَدُّهِ ، وَلِأَنَّ الْوَلَاءَ الثَّابِتَ عَلَى الْأَبِ يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْوَلَاءِ لِمَوْلَى الْأُمِّ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، وَلَاؤُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ الثَّابِتَ عَلَى ابْنِهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ ، ومثْلُ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، ومَانَبَتْ فِي حَقِّهِ أُولَى مَمَانَبَتْ فِي حَقِّ أَبِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْلَى وَلِأَبِيهِ مَوْلَى ، كان مَوْلَاهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ مَوْلَى أَبِيهِ . فإن كان لَهُ مَوْلَى أُمِّ ، ومَوْلَى أُمِّ أَبِي ، ومَوْلَى أُمِّ جَدِّ ، وَجَدُّ <sup>(٣٣)</sup> أَبِيهِ <sup>(٣٤)</sup> مَمْلُوكٌ ، فعلى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَكُونُ لِمَوْلَى أُمِّ الْجَدِّ ، وعلى الثَّانِي يَكُونُ لِمَوْلَى الْأُمِّ .

**فصل :** وإن تزَوَّجَ مُعْتَقٌ بِمُعْتَقَةٍ ، فأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، وتزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ ، فأَوْلَدَهَا ابْنًا ، فتزَوَّجَ هَذَا الْابْنُ بِنْتَ الْمُعْتَقَيْنِ ، فأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فولَاءُ هَذَا الْوَلَدِ لِمَوْلَى أُمِّ أَبِيهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوَلَاءَ عَلَى أَبِيهِ . وإن تزَوَّجَتْ بِنْتُ الْمُعْتَقَيْنِ <sup>(٣٤)</sup> بِمَمْلُوكٍ ، فولَاءُ وَلَدِهَا لِمَوْلَى أَبِيهَا ؛ لِأَنَّ وَلَاءَهَا لَهُ ، فإن كان أَبُوهَا ابْنُ مَمْلُوكٍ وَمُعْتَقَةٍ ، فالولاءُ لِمَوْلَى أُمِّ أَبِي الْأُمِّ ، على الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَوْلَى أُمِّ <sup>(٣٤)</sup> أَبِي الْأُمِّ يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَى أَبِي الْأُمِّ ، فكان مُقَدِّمًا

(٣٠) في ا ، م : د لمعتقة .

(٣١) في م زيادة : د ولدا .

(٣٢) سقط من : الأصل ، ا .

(٣٣) في م : د وجدة .

(٣٤) سقط من : م .

**فصل : في دَوْرِ الْوَلَاءِ ، إِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتَيْنِ ، فَاشْتَرَا أَبَاهُمَا ،**  
**عَتَقَ عَلَيْهِمَا ، وَلَهُمَا عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ، وَتَجَرُّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفَ وَلَاءِ أُخْتِهَا إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا**  
**أَعْتَقَتْ نِصْفَ الْأَبِ ، وَلَا يَتَجَرُّ الْوَلَاءُ الَّذِي عَلَيْهَا ، وَيَبْقَى نِصْفُ وَلَاءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا**  
**لِمَوْلَى أُمِّهَا . فَإِنْ مَاتَ الْأَبُ ، فَمَالُهُ لَهَا ثَلَاثَاهُ بِالْبُنُوَّةِ ، وَبَاقِيهِ بِالْوَلَاءِ . فَإِنْ مَاتَتْ**  
**إِحْدَاهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَأُخْتِهَا النِّصْفُ بِالنِّسَبِ ، وَنِصْفُ الْبَاقِي بِأَنَّهَا مَوْلَاةُ نِصْفِهَا ،**  
**فَصَارَ لَهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مَالِهَا ، وَالرُّبْعُ الْبَاقِي لِمَوْلَى أُمِّهَا . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مَاتَتْ قَبْلَ**  
**أُيَّهَا ، فَمَالُهَا لِأُيَّهَا . ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْأَبُ فَلِلْبَاقِيَةِ نِصْفُ مِيرَاثِ أُيَّهَا (٣٧) ؛ لَكَوْنِهَا بِنْتَهُ ،**  
**وَنِصْفُ الْبَاقِي وَهُوَ الرُّبْعُ ، لَكَوْنِهَا مَوْلَاةَ نِصْفِهِ ، يَبْقَى الرُّبْعُ لِمَوَالِي الْبَنَاتِ الَّتِي مَاتَتْ قَبْلَهُ**  
**فَنِصْفُهُ لِهَذِهِ الْبَنَاتِ ؛ لِأَنَّهَا مَوْلَاةُ نِصْفِ أُخْتِهَا ، صَارَ لَهَا سَبْعَةُ أَثْمَانِ مِيرَاثِهِ ، وَلِمَوْلَى**  
**أُمِّ الْمَيِّتَةِ الثُّمْنُ . فَإِنْ مَاتَ الْبَنَاتُ الْبَاقِيَةُ بَعْدَهَا ، فَمَالُهَا لِمَوَالِيهَا ، نِصْفُهُ لِمَوْلَى أُمِّهَا ،**  
**وَنِصْفُهُ لِمَوْلَى أُخْتِهَا الْمَيِّتَةِ ، وَهُمْ أُخْتُهَا وَمَوْلَى (٣٨) أُمِّهَا ، فَنِصْفُهُ لِمَوْلَى أُمِّهَا ، وَهُوَ**  
**الرُّبْعُ ، وَالرُّبْعُ الْبَاقِي يَرْجِعُ إِلَى هَذِهِ الْمَيِّتَةِ ، فَهَذَا الْجَزْءُ دَائِرٌ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ هَذِهِ الْمَيِّتَةِ ،**  
**ثُمَّ دَارَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُسْتَحِقَّ لَهُ نَعْلَمُهُ . وَهَذَا قَوْلُ**  
**مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَبَعْضُ**  
**الْمَدَنِيِّينَ : هُوَ لِمَوْلَى أُمِّ الْمَيِّتَةِ . وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَهَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ أَصْلٌ فِي دَوْرِ**  
**الْوَلَاءِ ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ شَاذَّةٌ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَهَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِنْ**  
**مَاتَتِ الْإِبْنَتَانِ قَبْلَ الْأَبِ ، وَرِثَ مَالُهُمَا بِالنِّسَبِ . فَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُمَا ، فَمَالُهُ يُقَسَّمُ عَلَى**  
**ثَمَانِيَةِ أَشْهُمٍ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ ابْنَتَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُمٍ ، سَهْمَانِ لِمَوْلَى أُمِّهَا وَسَهْمَانِ لِمَوْلَى**

(٣٥) في م زيادة : « المتقين » .

(٣٦) في م : « وثبت » .

(٣٧) تكرر هنا في ا ، م قوله : « فمالها لأبيها ثم إذا مات الأب فللباقية نصف ميراث أبيها » .

(٣٨) في م : « وموالى » .



أُخْتِهَا ، يُقَسِّمَانِ أَيْضًا لِمَوْلَى<sup>(٣٩)</sup> أُمِّهَا سَهْمٌ ، وَسَهْمٌ دَائِرٌ يَرْجِعُ / إِلَى بَيْتِ  
 الْمَالِ ، فَيَحْصُلُ لِبَيْتِ الْمَالِ الرُّبْعُ ، وَلِمَوْلَى أُمِّهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ . فَإِنْ كُنَّ ثَلَاثًا مَاتَتْ  
 إِحْدَاهُنَّ قَبْلَ الْآبِ ، وَالْأُخْرَى بَعْدَهُ ، فَمَالُ الْآبِ عَلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، لِابْنَتَيْهِ ثُلَاثًا  
 بِالنَّسَبِ ، وَثُلَاثًا الْبَاقِي بَوْلَايَتِهِمَا عَلَيْهِ ، وَثُلُثُ الْبَاقِي بَوْلَايَتِهِمَا عَلَى أُخْتَيْهِمَا ، وَيَبْقَى لِمَوْلَى  
 الْأُمِّ سَهْمٌ ، وَمَالُ الثَّانِيَةِ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، لِلْحَيَّةِ تِسْعَةٌ بِالنَّسَبِ ، وَثَلَاثَةٌ بَوْلَايَتِهَا عَلَيْهَا ،  
 وَلِمَوْلَى أُمِّهَا ثَلَاثَةٌ ، وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ لِمَوْلَى الْمَيِّتَةِ الْأُولَى ، لِلْحَيَّةِ سَهْمٌ ، وَلِمَوْلَى أُمِّهَا  
 سَهْمٌ ، وَيَبْقَى سَهْمٌ دَائِرٌ ، فَمَنْ جَعَلَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ لِمَوْلَى الْأُمِّ ،  
 فَهُوَ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ ، قَسَّمَهُ بَيْنَ الْحَيَّةِ وَمَوْلَى الْأُمِّ نِصْفَيْنِ ، وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى  
 أَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ أُمَّهَاتُهُنَّ شَتَّى فَمِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ . فَإِنْ اشْتَرَى الْابْنَتَانِ أَبَاهُمَا ، ثُمَّ  
 اشْتَرَى أَبَاهُمَا هُوَ وَالْكُبْرَى جَدَّهُمَا ، ثُمَّ مَاتَ الْآبُ ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ  
 الْجَدُّ وَخَلَفَ ابْنَتِي ابْنِهِ ، فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ ، وَلِلْكُبْرَى نِصْفُ الْبَاقِي ، لَكَوْنِهَا مَوْلَاةً  
 نِصْفِهِ ، يَبْقَى السُّدُسُ لِمَوْلَى الْآبِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى نِصْفِ الْجَدِّ ، وَهُمْ ابْنَتَاهُ ، فَيَحْصُلُ  
 لِلْكُبْرَى ثُلُثُ الْمَالِ وَرُبُعُهُ ، وَلِلصُّغْرَى رُبُعُهُ وَسُدُسُهُ ، فَإِنْ كَانَتْ بِحَالِهَا ، فَاشْتَرَتْ  
 الْكُبْرَى وَأَبُوهَا أَخَاهُمَا لِأَيِّهِمَا ، فَالْجَوَابُ فِيهَا كَالْتِي قَبْلَهَا .

(٣٩) فِي م : ١ : لِمَوْلَى .

## باب ميراث الولاء

يعني - والله أعلم - الميراث بالولاء . وأضاف الميراث إليه ؛ لأنه سببه ، فإن الشيء يُضاف إلى سببه ، كما يقال : دية الخطأ ، ودية العمد . وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الولاء لا يُورث ، وإنما يُورث به . وهذا قول الجمهور . روى نحو ذلك عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأسامة بن زيد ، وأبي مسعود البدرى ، وأبي بن كعب . وبه قال عطاء ، وطاوس ، وسالم ، والزهرى ، والحسن ، ١٩٢/٦ وابن سيرين ، وقتادة ، والشعبي ، وإبراهيم ، ومالك ، والشافعي ، وأهل / العراق ، وداود . وجعل شريح الولاء موروثة كالمال . ولنا ، قول النبي ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق »<sup>(١)</sup> . وقوله : « الولاء لخدمة كل خدمة النسب »<sup>(٢)</sup> . والنسب يُورث به ولا يُورث ، فذلك الولاء . ولأن الولاء إنما يحصل بإتعام السيد على عبده بالعتق<sup>(٣)</sup> ، وهذا المعنى لا ينتقل عن المعتق ، فذلك الولاء .

١٠٦٠ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتِقْنَ ، أَوْ أُعْتِقَ مَنْ أُعْتِقْنَ ، أَوْ كَاتِبَنْ ، أَوْ كَاتِبَ مَنْ كَاتِبَنْ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي بَيْتِ الْمُعْتَقِ خَاصَّةً ، أَنَّهُ لَازِمٌ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ وَرَثَ بِنْتُ حَمْزَةَ مِنَ الَّذِي أُعْتِقَهُ حَمْزَةُ )<sup>(١)</sup>

(١) تقدم تخريجه في : ٣٥٩ / ٨ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ .

(٣-٣) في م : « المعتق » .

(١) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ . ومن أول قوله : « وقد روى » نسخ على أنه من الشرح ، وما يأتي من قول ابن قدامة : « والرواية التي ذكرها الخرق » يوضح أنه من المتن .



قوله : « ولا يَرِثُ النساءُ من الولاءِ » . (٢) أى بالولاءِ ؛ لما قَدَّمنا من أنَّ الولاءَ لا يورثُ ، ولهذا قال : « إلا ما أعتقن » . ومُعْتَقَهُنَّ وَلَا وَهَ لَهِنَّ ، فكيف يَرِثُهُ ! والظاهرُ من المذهبِ أنَّ النساءَ لا يَرِثُنَّ بالولاءِ إلا ما أعتقنَ ، أو أعتقَ مَنْ أعتقنَ ، جَرَّ (٣) الولاءُ إليهنَّ مَنْ أعتقنَ . والكتابةُ كذلك ؛ فإنَّها إعتاقٌ . قال القاضي : هذا ظاهرُ كلامِ أحمد . والروايةُ التي ذكرها الخرقِيُّ في ابنةِ المعتقِ ما وَجَدْتُها مَنْصُوصَةً عنه . وقد قال ، في رواية ابنِ القاسمِ ، وقد سأله : (٤) هل كان المولى لحمزةً ؟ أو لابنته ؟ فقال : لا لبنته (٥) . فقد نصَّ على أنَّ ابنةَ حمزةٍ ورِثَتْ بولاءِ نفسها ؛ لأنَّها هي المُعتَقَةُ . وهذا قولُ الجمهورِ ، وهو قولُ مَنْ سَمَّينا في أوَّلِ البابِ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ وَمَنْ (٦) بَعَدَهُمْ غيرَ شَرِيحٍ . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؛ لإجماعِ الصَّحابةِ وَمَنْ بَعَدَهُمْ عليه ، ولأنَّ الولاءَ لحمَّةٍ كُلِّحمَّةٍ النَّسَبِ ، والمولى كالنَّسَبِ من الأخِ والعَمِّ ونحوهما ، فولَّاهُ من العتيقِ بمنزلةِ وَلَدِ أخيه وعَمِّه ، ولا يَرِثُ منهم إلا الذُّكُورُ خاصَّةً . فأما روايةُ الخرقِيِّ في بِنْتِ / المُعتَقِ ، فوجَّهها ما رَوَى إبراهيمُ النَّخَعِيُّ ، أنَّ مولىَ حمزةٍ مات ، وخَلَفَ بِنْتًا ، فَوَرَّثَ النَّبِيُّ ﷺ بِنْتَهُ النَّصْفَ ، وجعلَ لبنتِ حمزةٍ النَّصْفَ (٧) . والصَّحِيحُ أنَّ المولى كان لبنتِ حمزةٍ . قال عبدُ الله بنُ شَدَّادٍ : كان لبنتِ حمزةٍ مولىً أعتقته ، فمات ، وتركَ ابنته ومولاته بنتَ حمزةٍ ، فَرَفَعَ ذلك إلى رسولِ الله ﷺ ، فأعطى ابنته النَّصْفَ ، وأعطى مولاته بنتَ حمزةٍ النَّصْفَ . قال عبدُ الله بنُ شَدَّادٍ : أنا أعلمُ بها ؛ لأنَّها أُخْتِي من أُمِّي ، أُمُّنا سَلَمَى . رَوَاهُ ابنُ اللَّبَّانِ بِإِسْنَادِهِ (٨) ، وقال : هذا أصَحُّ ممَّا رَوَى إبراهيمُ . ولأنَّ البنتَ من النساءِ ، فلا تَرِثُ بالولاءِ كسائرِ النساءِ . فأما تَوْرِثُ المرأةِ من مُعتَقِها ، ومُعْتَقِ

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) في م : ١ وجر .

(٤-٤) في م : ١ على كان لمولى حمزة . تصحيفٌ وتحريفٌ .

(٥) سقط من : م .

(٦) سقطت الواو من : ١ .

(٧) انظر ما تقدم تحريجه في صفحة ٢١٥ .

مُعْتَقَهَا ، ومن جَرَّ ولاءَ مُعْتَقِهَا ، فليس فيه اختلافٌ بين أهل العلم . وقد نصَّ النبي ﷺ على ذلك ، فإنَّ عائشةَ أرادت شراءَ بريدةَ لتُعْتِقَهَا ، ويكونَ ولاءُها لها ، فأراد أهلُها اشتراطَ ولاءِها ، فقال النبي ﷺ : « اشْتَرِيْهَا ، واشْتَرِطِيْ لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup> . وقال عليه السلامُ : « تُحَوِّزُ<sup>(٩)</sup> الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ؛ عَتِيقَهَا ، وَلَقِيْطَهَا ، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَا عَنَتَ عَلَيْهِ »<sup>(١٠)</sup> . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حسنٌ . ولأنَّ الْمُعْتَقَةَ مُنْعَمَةٌ بِالْإِعْتَاقِ ، كالرَّجُلِ ، فَوَجِبَ أَنْ تُسَاوِيَهُ فِي الْمِيرَاثِ . وفي حديثِ مَوْلَى بِنْتِ حَمْزَةَ ، الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، تَنْصِيصٌ عَلَى تَوْرِيثِ الْمُعْتَقَةِ . وَأَمَّا مُعْتَقُ أَبِيهَا ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَمِّهَا ، أَوْ عَمِّ أَبِيهَا ، فَلَا تَرِثُهُ ، وَبِإِثْنِ أَخُوها ، كَالنَّسَبِ .

ومن مسائل ذلك : رَجُلٌ مَاتَ وَخَلَّفَ ابْنَ مُعْتِقِهِ وَبِنْتَ مُعْتِقِهِ ، فَاَلْمِيرَاثُ لِابْنِ مُعْتِقِهِ خَاصَّةً . وعلى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، يَكُونُ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا أَثْلًا . فَإِنْ لَمْ يُخَلِّفْ إِلَّا بِنْتَ مُعْتِقِهِ ، فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، إِلَّا عَلَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، فَإِنَّ الْمِيرَاثَ لَهَا . وَإِنْ خَلَّفَ أَخْتَ مُعْتِقِهِ ، فَلَا شَيْءَ لَهَا ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . / وَكَذَلِكَ إِنْ خَلَّفَ أُمُّ مُعْتِقِهِ أَوْ جَدَّةُ مُعْتِقِهِ أَوْ غَيْرُهُمَا . وَإِنْ خَلَّفَ أَخَا مُعْتِقِهِ وَأَخْتَ مُعْتِقِهِ ، فَاَلْمِيرَاثُ لِلْأَخِ . وَلَوْ خَلَّفَ بِنْتَ مُعْتِقِهِ وَابْنَ عَمِّ مُعْتِقِهِ أَوْ مُعْتِقَ مُعْتِقِهِ ، أَوْ ابْنَ مُعْتِقِ مُعْتِقِهِ ، فَالْمَالُ لَهُ ذَوْنِ الْبِنْتِ ، إِلَّا عَلَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، فَإِنَّ لَهَا النِّصْفَ ، وَالباقى لِلْعَصْبَةِ . وَإِنْ خَلَّفَ بِنْتَهُ وَمُعْتِقَهُ ، فَلِبِنْتِهِ النِّصْفُ ، وَالباقى لِمُعْتِقِهِ ، كَمَا فِي قِصَّةِ مَوْلَى بِنْتِ حَمْزَةَ ؛ فَإِنَّهُ مَاتَ وَخَلَّفَ بِنْتَهُ وَبِنْتَ حَمْزَةَ الَّتِي أُعْتَقَتْ ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ بِنْتَهُ النِّصْفَ ، وَالباقى لِمَوْلَاتِهِ . وَإِنْ خَلَّفَ ذَا فَرْضٍ سِوَى الْبِنْتِ ، كَالْأُمِّ ، أَوْ الْجَدَّةِ ، أَوْ الْأَخْتِ ، أَوْ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ ، أَوْ الزَّوْجِ ، أَوْ الزَّوْجَةِ ، أَوْ مَنْ لَا يَسْتَعْرِقُ فَرْضُهُ الْمَالُ ، وَمَوْلَاهُ<sup>(١١)</sup> أَوْ مَوْلَاتُهُ ، فَإِنَّ لِدَى الْفَرْضِ

(٨) انظر تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(٩) في الأصل ، ١ : ١ : تحوز .

(١٠) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١١) في م : ١ : أو مولاة .



فَرْضُهُ ، والباقي لِمَوْلَاهُ أَوْ مَوْلَاتِهِ<sup>(١٢)</sup> . في قول جُمهورِ العُلَماءِ . وقد سبقَ ذِكرُ ذلك . رجلٌ وابنتُهُ ، أَعْتَقَا عَبْدًا ، ثم مات الأبُّ ، وخَلَفَ ابْنُهُ وَبِنْتُهُ ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ، ثم مات العبدُ ، فَلَبِنَتْ النِّصْفُ ؛ لِأَنَّهَا مَوْلَاةُ نِصْفِهِ ، والباقي لابنِ الْمُعْتِقِ خَاصَّةً ، إِلَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ ، فَإِنَّ الْبَاقِيَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَيَكُونُ لِلْبِنْتِ الثُّلَاثَانِ ، وَلِأَخِيهَا الثُّلُثُ . وَإِنْ مَاتَتِ الْبِنْتُ قَبْلَ الْعَبْدِ ، وَخَلَفَتْ ابْنًا ، ثم مات العبدُ ، فَلَا يَنْبَغُ النِّصْفُ ، والباقي لِأَخِيهَا . وَلَوْ لَمْ تُخَلِّفِ الْبِنْتُ إِلَّا بِنْتًا ، كَانَ الْوَلَاءُ كُلُّهُ لِأَخِيهَا دُونَ بِنْتِهَا ، إِلَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَإِنَّ لِبِنْتِهَا النِّصْفَ ، والباقي لِأَخِيهَا . وَإِنْ مَاتَ الْابْنُ قَبْلَ الْعَبْدِ ، وَخَلَفَ بِنْتًا ، ثم مات العبدُ ، وَخَلَفَ مُعْتَقَةً نِصْفَهُ<sup>(١٣)</sup> وَبِنْتَ أَخِيهَا ، فَلِلْمُعْتَقَةِ نِصْفُ مَالِهِ ، وَبَاقِيهِ لِبِنْتِ الْمَالِ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، لَهَا النِّصْفُ بِإِعْتَاقِهَا ، وَنِصْفُ الْبَاقِي ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ مُعْتِقِ النِّصْفِ ، والباقي لِعَصْبَةِ أَبِيهَا<sup>(١٤)</sup> . وَلَوْ كَانَتِ الْبِنْتُ مَاتَتْ أَيْضًا قَبْلَ الْعَبْدِ ، وَخَلَفَتْ ابْنَهَا ، ثم مات العبدُ ، فَلَا يَنْبَغُ النِّصْفُ ، وَلَا شَيْءٌ لِبِنْتِ أَخِيهَا . امْرَأَةٌ أَعْتَقَتْ أَبَاهَا ، ثم أَعْتَقَ أَبُوهُا عَبْدًا ، ثم مات / الأبُّ ، ثم العبدُ ، فَمَالُهُمَا لَهَا . فَإِنْ كَانَ أَبُوهُا خَلَفَ بِنْتًا أُخْرَى مَعَهَا ، فَلَهُمَا ثُلَاثَا مَالِ الْأَبِ بِالنِّسْبِ ، والباقي لِلْمُعْتَقَةِ بِالْوَلَاءِ ، وَمَالُ الْعَبْدِ جَمِيعُهُ لِلْمُعْتَقَةِ دُونَ أُخْتِهَا . وَيُتَخَرَّجُ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، أَنْ يَكُونَ لَهُمَا ثُلَاثَا مَالِ الْعَبْدِ أَيْضًا ، وَبَاقِيهِ لِلْمُعْتَقَةِ . وَلَوْ كَانَ الْأَبُّ خَلَفَ مَعَ الْمُعْتَقَةِ ابْنًا ، فَمَالُ الْأَبِ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا بِالْبُنْوَةِ ، وَمَالُ الْعَبْدِ كُلُّهُ لِلابْنِ دُونَ أُخْتِهِ الْمُعْتَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ بِالنِّسْبِ ، وَالنِّسْبُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَلَاءِ . وَلَوْ خَلَفَ الْأَبُّ أَحَدًا ، أَوْ عَمًّا ، أَوْ ابْنَ عَمٍّ ، مَعَ الْبِنْتِ ، فَلِلْبِنْتِ نِصْفُ مِيرَاثِ أَبِيهَا ، وَبَاقِيهِ لِعَصْبَتِهِ ، وَمَالُ الْعَبْدِ لِعَصْبَتِهِ ، وَلَا شَيْءٌ لِبِنْتِهِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْعَصْبَةَ مِنَ النِّسْبِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمُعْتِقِ فِي الْمِيرَاثِ ، إِلَّا عَلَى رَوَايَةِ الْخَرَقِيِّ ، فَإِنَّ لِلْبِنْتِ نِصْفَ مِيرَاثِ الْعَبْدِ ، لَكَوْنِهَا بِنْتُ الْمُعْتِقِ ، وَبَاقِيَهُ لِعَصْبَتِهِ . امْرَأَةٌ وَأَخُوهَا ، أَعْتَقَا أَبَاهُمَا ، ثم أَعْتَقَ

(١٢) في الأصل ، ١ : مَوْلَاتِهِ .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ١ ، م : ابْنَاهَا .

أبوهُمَا عَبْدًا ، ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا اثْنَلَاثًا ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ فَمِيرَاثُهُ لِلابْنِ دُونَ أُخْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ الْمُعْتِقِ يَرِثُهُ بِالنَّسَبِ ، وَهِيَ مَوْلَاةُ الْمُعْتِقِ ، وَابْنُ<sup>(١٥)</sup> الْمُعْتِقِ مُقَدَّمٌ<sup>(١٦)</sup> عَلَى مَوْلَاهُ . فَإِنْ مَاتَ أَخُوهَا قَبْلَ أَبِيهِ ، وَخَلَفَ بَنَتًا ، فَمَالُهُ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَأَبِيهِ<sup>(١٧)</sup> نِصْفَيْنِ . ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْأَبُ ، فَقَدْ خَلَفَ بَنْتَهُ وَبَنَتَ ابْنِهِ ، وَبَنْتُهُ مَوْلَاةُ نِصْفِهِ ، فَلِبْنَتِهِ النِّصْفُ وَلِبْنَتِ ابْنِهِ السُّدُسُ ، وَيَبْقَى الثَّلَاثُ لِبْنَتِهِ نِصْفُهُ ، وَهُوَ السُّدُسُ ؛ لِأَنَّهَا مَوْلَاةُ نِصْفِهِ ، يَبْقَى السُّدُسُ لِمَوَالِي الْأَخِ إِنْ كَانَ ابْنُ مُعْتِقِهِ وَهُمْ أُخْتُهُ ، وَمَوَالِي<sup>(١٨)</sup> أُمِّهِ ، فَلَأُخْتِهِ نِصْفُ السُّدُسِ ، وَالنِّصْفُ الْبَاقِي لِمَوَالِي أُمِّهِ ، فَحَصَلَ لِأَخِيهِ النِّصْفُ وَالرُّبْعُ<sup>(١٩)</sup> وَلِبْنَتِهِ السُّدُسُ<sup>(٢٠)</sup> . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ابْنُ مُعْتِقِهِ ، بَلْ كَانَتْ أُمُّهُ حُرَّةَ الْأَصْلِ ، فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ ، وَتَأْخُذُ أُخْتُهُ الْبَاقِيَ كُلَّهُ بِالرَّدِّ إِنْ لَمْ يُخَلَفِ الْأَبُ عَصَبَةً ، فَإِنْ خَلَفَ الْأَبُ عَصَبَةً مِنْ نَسَبِهِ ، كَأَخٍ أَوْ عَمٍّ أَوْ ابْنِ عَمٍّ أَوْ عَمٍّ أَبِي ، فَلِبْنَتِهِ النِّصْفُ ،<sup>(٢١)</sup> وَلِبْنَتِ ابْنِهِ السُّدُسُ<sup>(٢٢)</sup> ، وَالْبَاقِي لِعَصَبَتِهِ . وَلَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ وَأُخْتُهُ أَخَاهَا ، / ثُمَّ اشْتَرَى أَخُوهُمَا عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ مَاتَ أَخُوهُمَا ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا اثْنَلَاثًا . ثُمَّ إِذَا مَاتَ عَتِيقُهُ ، فَمِيرَاثُهُ لِأَخِيهِ دُونَ أُخْتِهِ . وَلَوْ مَاتَ الْأَخُ الْمُعْتِقُ قَبْلَ مَوْتِ الْعَبْدِ ، وَخَلَفَ ابْنُهُ ، ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ ، فَمِيرَاثُهُ لِلابْنِ أَخِيهَا دُونَهَا ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ أَخِي الْمُعْتِقِ . وَإِنْ لَمْ يُخَلَفِ الْأَخُ إِلَّا بَنْتُهُ ، فَنِصْفُ مَالِ الْعَبْدِ لِلأُخْتِ ؛ لِأَنَّهَا مُعْتِقَةٌ نِصْفِ مُعْتِقِهِ ، وَلَا شَيْءَ لِبْنَتِ الْأَخِ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقِي لِبَيْتِ الْمَالِ .

**فصل :** إِذَا خَلَفَ الْمَيِّتُ بَنَتَ مَوْلَاهُ وَمَوَالِي أَبِيهِ ، فَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ

(١٥) فِي م : « وَلَآن » .

(١٦) فِي م : « يَقْدَم » .

(١٧) فِي النِّسْخ : « وَابْنَهُ » .

(١٨) فِي الْأَصْل ، ١ : « وَمَوَالِي » .

(١٩-١٩) فِي م : « وَالسُّدُس » .

(٢٠-٢٠) سَقَطَ مِنْ م : .

عليه الولاء من جهة مباشرته بالعتق ، لم يثبت عليه بإعتاق أبيه ، وإذا لم يكن لمولاه إلا بنت لم ترث ؛ لأنها ليست عصبية ، وإنما يرث عصابات المولى ، فإذا لم يكن له عصبية ، لم يرجع إلى معتق أبيه . وكذلك إن كان له معتق أب أو معتق<sup>(٢١)</sup> جد ، ولم يكن هو معتقا ، فميراثه لمعتق أبيه إن كان ابن معتقه ، ثم لعصبية معتق أبيه ، ثم لمعتق معتق أبيه . فإن لم يكن له أحد منهم ، فلبيت المال ، ولا يرجع إلى معتق جدّه ، وإن كانت أمّه حرة الأصل ، فلا ولاء عليه ، وليس لمعتق أبيه شيء .

**فصل : امرأة حرة لا ولاء عليها ، وأبواها رقيقان ، أعتق إنسان أباهما ، ويتصور هذا في موضعين ؛ أحدهما ، أن يكون جميعهم كفاراً ، فتسلم هي ويسبى أبواها ، فيسترقان . والثاني ، أن يكون أبوها عبداً تزوج أمة على أنها حرة ، فولدتها ، ثم ماتت وخلفت معتق أبيها ، لم يرثها ؛ لأنه إنما يرث بالولاء ، وهذه لا ولاء عليها . وهكذا الحكم فيما إذا تزوج عبد حرة الأصل ، فأولدها ولداً ، ثم أعتق العبد ، ومات ، ثم مات الولد ، فلا ميراث لمعتق أبيه ؛ لأنه لا ولاء عليه . ولو كان ابنتان على هذه الصفة ، اشترت إحداهما أباهما ، فعتق عليها ، فلها ولاؤه ، وليس لها ولاء على أختها ، فإذا مات أبوهما ، فلهما الثلثان بالنسب ، ولها الباقي بالولاء ، فإذا ماتت / أختها ، فلها نصف ميراثها<sup>(٢٢)</sup> بالنسب ، وباقيها لعصبتها ، فإن لم يكن لها عصبية ، فالباقي لأختها بالرد ، ولا ميراث لها منها بالولاء ؛ لأنها لا ولاء عليها .**

**فصل : ولا يرث من أقارب المعتق ذو فرض منفرد ، كالأخ من الأم والزوجة ؛ لأن الولاء للعصابات ، وليس هؤلاء عصابات ، فحكمهم حكم النساء . وقد روى عن أحمد أنه قال : لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن ، أو أعتق من أعتقن ، إلا أن الملاءنة ترث من أعتق ابنها . وهذا يخرج على الرواية التي تقول : إن الملاءنة عصبية ابنها ، وهي أحق**

(٢١) في ١ : ١ : ومعتق .

(٢٢) في م : ١ : ميراثه .



بالميراث من عَصَبَتِهَا ، فترثُ لكونِها عَصَبَةٌ قائِمةٌ مقامُ أبيه ، فأما على الرواية الأخرى ، فإنَّ الولاءَ يكونُ لعَصَبَتِهَا .

#### ١٠٦١ - مسألة ؛ قال : ( والولاءُ لأقربِ عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ )

وجملةُ ذلك أنَّ المولى العتيق إذا لم يُخْلَفْ مِنْ نَسَبِهِ مَنْ يَرِثُ مَالَهُ ، كان ماله لِمَوْلَاهُ ، على ما أسلفناه . فإن كان مَوْلَاهُ مَيِّتًا ، فهو لأقربِ عَصَبَتِهِ ، سواء كان ولدًا ، أو أبًا ، أو أخًا ، أو عمًّا ، أو ابنَ عمٍّ ، أو عمَّ أبٍ ، وسواء كان المُعْتَقُ ذَكَرًا أو أنثى . فإن لم يكن له عَصَبَةٌ مِنْ نَسَبِهِ ، كان الميراثُ لِمَوْلَاهُ ، ثم لعَصَبَاتِهِ الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ ، ثم لِمَوْلَاهُ ، وكذلك أبدًا . رَوَى هذا عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وبه قال الشَّعْبِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، وقتادةُ ، ومالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو حنيفةٌ وصاحباهُ . وقد رَوَى عن عليٍّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما يدلُّ على أنَّ مَذْهَبَهُ في امرأة ماتت وخَلَفَتْ ابْنُهَا وأَخَاهَا ، أو ابنَ أَخِيهَا ، أنَّ ميراثَ مَوَالِيهَا لِأَخِيهَا وابنِ أَخِيهَا ، دون ابْنِهَا . وَرَوَى عَنْهُ الرَّجُوعُ إِلَى مِثْلِ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ ، فَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ : اخْتَصَمَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ فِي مَوَالِي صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : أَنَا أَحَقُّ بِهِمْ ، أَنَا أَرِثُهُمْ وَأَعْقِلُ عَنْهُمْ . وقال الزُّبَيْرُ : / هُم مَوَالِي أُمِّي ، وَأَنَا أَرِثُهُمْ . فَقَضَى عُمَرُ لِلزُّبَيْرِ بِالميراثِ ، وَالْعَقْلُ عَلَى عَلِيٍّ . رواه سعيدٌ <sup>(١)</sup> ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ الضُّبِّيُّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، وَقَالَ : ثَنَا هُشَيْمٌ . ثَنَا الشَّيْبَانِيُّ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : قَضَى بَوَلَاءِ مَوَالِي صَفِيَّةَ لِلزُّبَيْرِ دُونَ الْعَبَّاسِ ، وَقَضَى عُمَرُ فِي مَوَالِي أُمِّ هَانِيءَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ لِأَيِّهَا جَعْدَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ دُونَ عَلِيٍّ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ عَبْدًا لَهَا ، ثُمَّ تُوفِّيتُ ، وَتَرَكْتُ ابْنًا

(١) أخرجهما سعيد بن منصور ، في : باب الرجل يعتق فيموت ... السنن ١ / ٩٤ .

(٢) أخرجه الدارمي ، في : باب الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٧٢ . وليس في المسند ، وانظر : إرواء الغليل ٦ / ١٣٦ .

لها<sup>(٣)</sup> وأخاها . ثم تُوفِّي مَولَها من بَعْدِها ، فَأَتَى أخو المَرأة وابْنُها رسولُ الله ﷺ في مِيراثِه ، فقال عليه السلام : « مِيراثُه لِابْنِ المَرأة » . فقال أخوها : يا رسولَ الله ، لو جَرَّ جَرِيرَةٌ كانت عليّ ، ويكون مِيراثُه لهذا ! قال : « نَعَمْ » . وَرَوَى<sup>(٤)</sup> بِإِسْنَادِه عن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « المَولَى أَخٌ في الدِّينِ ، ومَولَى النِّعْمَةِ يَرِثُهُ أَوَّلَى النَّاسِ بالمُعْتِقِ » . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ المُعْتَقَةَ إِذَا مَاتَتْ وَخَلَفَتْ ابْنَتُها وأخاها أو ابنَ أخِيها ، ثم مات مَولَها ، فَمِيراثُه لِابْنَتِها ، وإن مات ابْنُها بَعْدَها وقَبْلَ مَولَها ، وَتَرَكْتَ عَصَبَةً ، كأَعْمامِهِ وَبَنِي أَعْمامِهِ ، ثم مات العبدُ ، وتَرَكَ أَخا مَولَاتِهِ وَعَصَبَةً ابْنَتِها ، فَمِيراثُه لِأَخِي مَولَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ عَصَبَةِ المُعْتِقِ ، فَإِنَّ المَرأةَ لو كانت هِيَ المَيِّتَةُ ، لَوَرِثَها أَخوها وَعَصَبَتُها ، فَإِنْ انْقَرَضَ عَصَبَتُها ، كان بَيْتُ المَالِ أَحَقُّ بِهِ من عَصَبَةِ أبيها ، يُروى نَحْوُ هذا عن عليٍّ . وبه قال أَبانُ بنُ عثمانَ ، وَقَبِيصَةُ بنُ ذُوَيْبٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَهْلُ العِراقِ . وَروى عن عليٍّ رَوايةً أُخْرَى ، أَنَّهُ لِعَصَبَةِ الابْنِ . وَروى نَحْوَ ذلك عن عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، وبه قال شُرَيْحٌ . وَهذا يَرْجَعُ إلى أَنَّ الوَلَاءَ لا يُورِثُ كما يُورِثُ المَالُ . وَقَدِ رَوَى عن أَحْمَدَ نَحْوُ هذا . وَاحتَجَّوا بِأَنَّ عُمَرَ بنَ شُعَيْبٍ رَوَى عن أبيهِ ، عن جَدِّهِ ، أَنَّ رِيَّابَ<sup>(٥)</sup> بنَ / حُدَيْفَةَ ، تزَوَّجَ امْرَأَةً ، فولَدَتْ لَهُ ثَلَاثَةَ غُلَمَةٍ ، فماتت أُمُّهُم ، فَوَرِثُوا عنها وَلاءَ مَوالِيها ، وكان عُمَرُ بنُ العاصِ عَصَبَةً بَيْنَها ، فَأُخْرِجَهُم إلى الشَّامِ ، فماتوا ، فَقَدِمَ عُمَرُ بنُ العاصِ ، ومات مَولَها ، وتَرَكَ مَالًا ، فخاصَمَها إِخْوَتُها إلى عُمَرَ ، فقال : قال رسولُ الله ﷺ : « ما أُخْرِزَ الوَالِدُ والوَلَدُ ، فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كانَ » . قال : وَكَتَبَ لَهُ كِتَابًا فيه شَهادَةُ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ

١٩٦/٦ و

(٣) سقط من : ١ .

(٤) لم نجده في المسند : وأخرجه الدارمي ، في : باب الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٧٢ . والبيهقي ، في : باب الولاء للكبر من عصبه المعتق ... ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٣٠٤ . وسعيد بن منصور ، في : باب الرجل يعتق فيموت ... ، السنن ١ / ٩٤ . كلهم عن الزهري مرسلًا .  
(٥) في ١ ، م : « رثاب » بتحقيق الهمة . والمثبت في الأصل ، وهو ضبط المنذرى . انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود ٣ / ٨٧ . وفي سنن ابن ماجه : « رباب » .

عَوْفٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَرَجُلٌ آخَرٌ . قَالَ فَتَحْنُ فِيهِ إِلَى السَّاعَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ . فِي « سُنَنِهِمَا » <sup>(٦)</sup> . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَا يُورَثُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ . وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ لِلْمُعْتَقِ ، يَرِثُ بِهِ أَقْرَبُ عَصَبَاتِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَصَبَاتِهِ لَمْ يَرِثْ شَيْئًا ، وَعَصَبَاتُ الْإِبْنِ غَيْرُ عَصَبَاتِ أُمِّهِ ، فَلَا يَرِثُ الْأَجَانِبُ مِنْهَا بَوْلَايَهَا دُونَ عَصَبَاتِهَا . وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ غَلَطٌ ، قَالَ حَمِيدٌ : النَّاسُ يُغْلَطُونَ <sup>(٧)</sup> عَمْرُو ابْنِ شُعَيْبٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . فَعَلَى هَذَا لَا يَرِثُ الْمَوْلَى الْعَتِيقُ مِنْ أَقَارِبِ مُعْتِقِهِ إِلَّا عَصَبَاتُهُ ، الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَالْأَقْرَبُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ . وَلَا يَرِثُ ذُو فَرْضٍ بِفَرْضِهِ ، وَلَا ذُو رَجِيمٍ . فَإِنْ اجْتَمَعَ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ فَرْضٌ وَتَعْصِيبٌ ، كَالْأَبِ وَالْجَدِّ ، وَالزَّوْجِ وَالْأَخِ مِنَ الْأُمِّ إِذَا كَانَا ابْنَى عَمٍّ ، وَرِثَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْصِيبِ ، وَلَمْ يَرِثْ بِفَرْضِهِ شَيْئًا . وَإِنْ كَانَ عَصَبَاتٌ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَالْبَيْنِ وَبَيْنِهِمْ ، وَالْإِخْوَةَ وَبَيْنَهُمْ ، وَالْأَعْمَامَ وَبَيْنَهُمْ ، اقْتَسَمُوا الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمْ بِالسُّوَرَةِ . وَهَذَا كُلُّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ سِوَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَقْوَالِ الشَّاذَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٠٦٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ وَخَلَّفَ أَبَا مُعْتِقِهِ وَابْنَ مُعْتِقِهِ ، فَلِأَبِي مُعْتِقِهِ السُّدُسُ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْإِبْنِ )

نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ وَكَذَلِكَ قَالَ فِي جَدِّ / الْمُعْتَقِ وَابْنِهِ . وَقَالَ : لَيْسَ الْجَدُّ وَالْأَخُ وَالْإِبْنُ مِنَ الْكَبِيرِ فِي شَيْءٍ يَجْزِيهِمْ عَلَى الْمِيرَاثِ . وَهَذَا قَوْلُ شُرَيْجٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْعَنْبَرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي يُوسُفَ . وَيُرْوَى عَنْ زَيْدٍ أَنَّ الْمَالَ لِلْإِبْنِ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ،

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْوَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ٢ / ١١٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْوَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩١٢ .  
كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٧ .  
(٧) فِي إِزْهَادَةٍ : عَنْ .



وَقَتَادَةُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،  
وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّ الْابْنَ أَقْرَبَ الْعَصْبَةِ ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ يَرِثَانِ مَعَهُ بِالْفَرَضِ ، وَلَا يَرِثُ  
بِالْوَلَاءِ ذُو فَرْضٍ بِحَالٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَصْبَةٌ وَارِثٌ ، فَاسْتَحَقَّ مِنَ الْوَلَاءِ كَالْأَخَوَيْنِ ، وَلَا نُسَلِّمُ  
أَنَّ الْابْنَ أَقْرَبُ مِنَ الْأَبِ ، بَلْ هُمَا فِي الْقُرْبِ سَوَاءٌ ، وَكِلَاهُمَا عَصْبَةٌ لَا يُسْقِطُ أَحَدُهُمَا  
صَاحِبَهُ ، وَإِنَّمَا هُمَا يَتَفَضَّلَانِ فِي الْمِيرَاثِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْإِرْثِ بِالْوَلَاءِ ، وَلِذَلِكَ يُقَدَّمُ  
الْأَبُ عَلَى الْابْنِ فِي الْوَلَايَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَغَيْرِهِمَا . وَحُكْمُ الْأَبِ مَعَ ابْنِ الْابْنِ وَإِنْ  
سَقَلَ ، حُكْمُ الْجَدِّ وَإِنْ عَلَا مَعَ الْابْنِ وَإِنَّمَا سَوَاءٌ .

١٠٦٣ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ خَلَفَ أَخَا مُعْتِقِهِ وَجَدَّ مُعْتِقِهِ ، فَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا  
نِصْفَيْنِ )

وهذا قال عطاءٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ . وَمَالَ إِلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ . وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ . وَالَّذِينَ نَزَّلُوا الْجَدَّ أَبَا ، جَعَلُوا الْجَدَّ أَوْلَى ،  
وَوَرِثُوهُ وَحْدَهُ . وَرَوَى عَنْ زَيْدٍ أَنَّ الْمَالَ لِلْأَخِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، ( وَقَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> ) ؛ لِأَنَّ  
الْأَخَ ابْنَ الْأَبِ ، وَالْجَدُّ أَبُوهُ ، وَالْابْنُ أَحَقُّ مِنَ الْأَبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا عَصَبَتَانِ يَرِثَانِ الْمَالَ  
نِصْفَيْنِ ، فَكَانَ الْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، كَالْأَخَوَيْنِ . وَإِنْ تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَابْنَ أَخِي  
مَوْلَاهُ ، فَالْمَالَ لَجَدِّهِ . فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، إِلَّا مَا لِكَأَجَلِ الْمِيرَاثِ لِابْنِ الْأَخِ وَإِنْ سَقَلَ .  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْابْنِ وَإِنْ سَقَلَ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَبِ . وَلَيْسَ هَذَا بِصَوَابٍ ؛ فَإِنَّ  
ابْنَ الْأَخِ مَحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ بِالْجَدِّ ، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْجَدَّ أَوْلَى بِالْمُعْتِقِ /  
من ابن الأخ ، فَيَرِثُ مَوْلَاهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمَوْلَى أَخٌ فِي الدِّينِ ، وَوَلِيُّ نِعْمَةٍ .  
يَرِثُهُ أَوْلَى <sup>(٢)</sup> النَّاسِ بِالْمُعْتِقِ » <sup>(٣)</sup> . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْجَدَّ أَوْلَى أَنَّهُ يَرِثُ ابْنَ ابْنِهِ دُونَ ابْنِ

١٩٧/٦ و

(١-١) فِي م : « وَالشَّافِعِيُّ » .

(٢) فِي أ ، م : « أَحَقُّ » .

(٣) تَفْدَمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٤٥ .

الأخ ، فيكون أولى ؛ لقول النبي ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا » ،<sup>(٤)</sup> وما أَبَقَتِ الْفَرُوضُ<sup>(٥)</sup> فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ<sup>(٥)</sup> . وفي لفظ : « فَلِأَوْلَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ » . ولأنَّ الْجَدَّ أَبٌ ، فَيَقْدَمُ عَلَى ابْنِ الْأَخِ ، كَالأَبِ الْحَقِيقِيِّ ، ولأنَّه يُقَدَّمُ فِي مِيرَاثِ الْمَالِ ، فَيَقْدَمُ فِي الْمِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ كَسَائِرِ الْعَصَبَاتِ .

**فصل :** فإن اجتمع إخوة وجد ، فميراث المولى بينهم ، كمال سيده . وإن اجتمع إخوة من أبوين وإخوة من أب ، عاد الإخوة من الأبوين الجد بالإخوة من الأب ، ثم ما حصل لهم أخذه ولد الأبوين . وقال ابن سريج : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، وَلَا يُعَادُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ الْجَدَّ بَوْلِدِ الْأَبِ . ولنا ، أَنَّهُ مِيرَاثُ بَيْنَ<sup>(٦)</sup> الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ، فَأَشْبَهَ الْمِيرَاثَ بِالنَّسَبِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ أَخَوَاتٌ ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِنَّ ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَرِثْنَ مُنْفَرِدَاتٍ ، فَلَا يُعْتَدُ بِهِنَّ ، كَالْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ، وَإِنْ انْفَرَدَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْجَدِّ ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ .

**فصل :** وإن تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَعَمَّ مَوْلَاهُ ، فَهُوَ لِلْجَدِّ . وكذلك إن تَرَكَ جَدَّ أُمِّي مَوْلَاهُ<sup>(٧)</sup> وَعَمَّ مَوْلَاهُ ، أَوْ جَدَّ جَدَّ مَوْلَاهُ وَعَمَّ مَوْلَاهُ ، فَهُوَ لِلْجَدِّ<sup>(٧)</sup> . وبه يقول الثوري ، والأوزاعي ، وأهل العراق . وقال الشافعي : هو للعم وبنيهِ وإن سفلوا ، دون جد الأب . وهو قياس قول مالك . قال الشافعي : وَمَنْ جَعَلَ الْجَدَّ وَالْأَخَ سَوَاءً ، فَجَدُّ الْأَبِ وَالْعَمُّ سَوَاءً ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ ابْنِ الْعَمِّ . ولنا ، قول النبي ﷺ : « يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُعْتَقِ » . وَالْجَدُّ أَوْلَى بِالْمُعْتَقِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَوْلَى النَّاسِ بِمَالِهِ وَوِلَايَتِهِ ، وَيُقَدَّمُ فِي تَزْوِيجِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَالْعَجَبُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، نَزَلَ الْجَدُّ أَبَا فِي وِلَايَةِ الْمَالِ وَوِلَايَةِ الْإِجْبَارِ عَلَى ١٩٧/٦ ظ

(٤-٤) في ١ : « فما أبقت الفرائض » .

(٥) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠ .

(٦) في م : « من » .

(٧-٧) سقط من : م .

النكاح ، ووافق غيره في<sup>(٨)</sup> وجوب الإتيان عليه وعتيقه على ابن ابنه ، وعتيق ابن ابنه عليه ، وإتيان القصاص عنه بقتل ابن ابنه ، والحد بقذفه ، وغير ذلك من أحكام الأب ، ثم جعل أبعد العصبات أولى منه بالولاء .

١٠٦٤ - مسألة ؛ قال : ( وإذا هلك رجل عن ابنتين ومولى ، فمات أحد الابنتين بعده عن ابن ، ثم مات المولى ، فالولاء لابن معتقه ؛ لأن الولاء للكبير . ولو هلك الابنان بعده وقبل المولى ، وحلف أحدهما ابناً ، والآخر تسعة ، كان الولاء بينهما على عددهم ، لكل واحد منهم عشرة )

هذا قول أكثر أهل العلم . قال الإمام أحمد : روى هذا عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد ، وابن مسعود . وروى سعيد<sup>(١)</sup> ، ثنا هشيم ، ثنا أشعث بن سوار ، عن الشعبي ، أن عمر ، وعلياً ، وابن مسعود ، وزيداً ، كانوا يجعلون الولاء للكبير . وروى ذلك عن ابن عمر ، وأبي بن كعب ، وأبي مسعود البدرى ، وأسامة بن زيد . وبه قال عطاء ، وطاوس ، وسالم بن عبد الله ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والنخعي ، والزهرى ، وقتادة ، وابن قسيط<sup>(٢)</sup> ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وداود ، كلهم قالوا : الولاء للكبير . وتفسيره أنه يرث المولى المعتق من عصبات سيده أقربهم إليه ، وأولاهم بميراثه يوم موت<sup>(٣)</sup> العبد . قال ابن سيرين : إذا مات المعتق نُظر إلى أقرب الناس إلى الذي أعتقه ، فيجعل ميراثه له ، وإذا مات السيد قبل مولاه ، لم ينتقل الولاء إلى عصبته ؛ لأن الولاء كالنسب ، لا ينتقل ، ولا

(٨) سقط من : ١ ، م .

(١) في : باب الرجل يعتق فيموت ويترك ورثة ثم يموت المعتق . سنن سعيد بن منصور ١ / ٩٣ .  
كما أخرجه الدارمي ، في : باب الولاء للكبير ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٧٥ . والبيهقي ، في :  
باب الولاء للكبير من عصبته المعتق ... ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٣٠٣ .  
(٢) في الأصل : نشيط ، تحريف ، وتقدم في صفحة ٢٢٠ .  
(٣) في ١ : يموت .



يُورَثُ ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ ، فَهُوَ بَاقٍ لِلْمُعْتِقِ أَبَدًا ، لَا يَزُولُ عَنْهُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »<sup>(٤)</sup> . وَقَوْلُهُ : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ »<sup>(٥)</sup> . وَإِنَّمَا يَرِثُ عَصَبَةُ السَّيِّدِ مَا لَمْ يَمُوتْ مَوْلَاهُ بَوَلَاءٍ مُعْتِقَهُ ، لَا نَفْسَ الْوَلَاءِ . وَيَتَضَيَّحُ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ بِمَسْأَلَتِي الْخِرَقِيِّ اللَّتَيْنِ / ذَكَرَهُمَا<sup>(٦)</sup> هَهُنَا ، وَهَمَا : إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ ابْنَيْنِ وَمَوْلَى ، فَمَاتَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ بَعْدَهُ عَنْ ابْنِهِ ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى ، وَرِثَهُ ابْنُ مُعْتِقِهِ دُونَ ابْنِ ابْنِ مُعْتِقِهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مُعْتِقِهِ<sup>(٧)</sup> أَقْرَبُ عَصَبَةِ سَيِّدِهِ . وَلَوْ مَاتَ السَّيِّدُ ، وَخَلَفَ ابْنُهُ وَابْنُ ابْنِهِ ، لَكَانَ مِيرَاثُهُ لَابْنِهِ ، دُونَ ابْنِ ابْنِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ الْمَوْلَى . وَالْمَسْأَلَةُ الْأُخْرَى ، إِذَا هَلَكَ الْإِبْنَانِ بَعْدَهُ ، وَقَبْلَ مَوْلَاهُ ، وَخَلَفَ أَحَدُهُمَا ابْنًا ، وَالْآخَرُ تِسْعَةً ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى ، كَانَ مِيرَاثُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عُشْرُهُ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَوْ مَاتَ كَانَ مِيرَاثُهُ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ مِيرَاثُ مَوْلَاهُ ، وَلَوْ كَانَ الْوَلَاءُ مَوْرُوثًا لَأَنْعَكَسَ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، فَكَانَ الْمِيرَاثُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى بَيْنَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ ؛ لِأَنَّ<sup>(٨)</sup> الْإِبْنَيْنِ وَرِثَا الْوَلَاءِ عَنْ أَبِيهِمَا ، ثُمَّ مَا صَارَ لِلْإِبْنِ الَّذِي مَاتَ انْتَقَلَ إِلَى ابْنِهِ ، فَصَارَ مِيرَاثُ الْمَوْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمِّهِ نِصْفَيْنِ . وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ يَصِيرُ لَابْنِ الْإِبْنِ الْمُتَفَرِّدِ نِصْفُ الْوَلَاءِ بِمِيرَاثِهِ ذَلِكَ عَنْ ابْنِهِ ، وَلِبْنِ الْإِبْنِ الْآخَرِ النِّصْفُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ . وَشَدَّ شُرَيْحٌ ، فَقَالَ : الْوَلَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِ ، يُورَثُ عَنْ الْمُعْتِقِ ، فَمَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَاتِهِ ، فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ ، نَحْوُ هَذَا . وَرَوَى<sup>(٩)</sup> حَنْبَلٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ ، عَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ . وَغَلَطَهُمَا أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَايَتِهِمَا ، فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ رَوَوْا عَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ قَوْلِ الْجُمْهُورِ . قَالَ أَبُو الْحَارِثِ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْوَلَاءِ لِلْكَبِيرِ ، فَقَالَ : كَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ،

(٤) تقدم تخريجه في : ٣٥٩ / ٨ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ .

(٦) في م : « ذَكَرْنَاهُمَا » .

(٧) في الأصل ، م : « ابْنِ الْمُعْتِقِ » .

(٨) في م : « كَأَنَّ » .

(٩) في م زيادة : « عَنْ » .

وعثمان ، وعلى ، وزيد ، وابن مسعود ، أنهم قالوا : الولاء للكبير ، إلى هذا القول أذهب . وتفسير ذلك أن يُعْتَقَ الرجل عبداً ، ثم يموت ويُخْلَفَ ابْنَيْنِ ، فيموت أحد الابنين ، ويُخْلَفَ ابناً ، فولاء هذا العبد المُعْتَقَ لابن المُعْتَقِ ، وليس لابن الابن شيء مع الابن . وحجة شريح حديث عمرو بن شعيب الذي ذكرناه <sup>(١٠)</sup> ، والقياس على المال . ولنا ، / قول النبي ﷺ : « المولى أخ في الدين ، وولي نعمية ، وأولى الناس بميراثه » <sup>(١١)</sup> أقربهم من المُعْتَقِ <sup>(١٢)</sup> . وقوله عليه السلام : « الولاء لمن أعتق » <sup>(١٣)</sup> . وقوله : « الولاء لحمة كل حمة النسب » <sup>(١٤)</sup> . ولأنه من أسباب التوارث ، فلم يُورث ، كالقراية والنكاح ، ولأنه إجماع من الصحابة لم يظهر عنهم خلافه فلا يجوز مخالفته ، وحديث عمرو بن شعيب قد غلطه العلماء فيه ، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول ، وحكاة الشعبي والأئمة عن عمرو ومن ذكرنا قولهم ، ولا يصح اعتبار الولاء بالمال ؛ لأن الولاء لا يُورث ، بدليل أنه لا يرث منه <sup>(١٥)</sup> « ذؤ القروض » <sup>(١٦)</sup> ، وإنما يُورث به ، فينظر أقرب الناس إلى سيده من عصباته يوم موت العبد والمُعْتَقِ ، فيكون هو الوارث للمولى <sup>(١٧)</sup> دون غيره ، كما أن السيد لو مات في تلك الحال ورثه وحده ، فإذا خلف ابن مولا ، وابن ابن مولا ، فماله لابن مولا . وإن خلف ابن ابن مولا ، وتسعة بنى ابن آخر لمولا ، فماله بينهم على عددهم ، لكل واحد عشره ؛ لأنهم يرثون جدّهم كذلك . ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه ، فمات ابنه بعده عن ابن ، ثم مات عتيقه ، فميراثه بين ابني الابن نصفين . وفي قول شريح ، هو لابن الابن الذي كان حياً عند موت ابنه . وإن مات السيد عن أخ من أب وابن أخ من أبوين ، فمات الأخ من الأب عن ابن ، ثم مات العتيق ، فماله لابن الأخ من الأبوين . وفي قول شريح ، هو لابن الأخ من الأب . وإن لم

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٥ .

(١١) في م : ٤٤٥ .

(١٢) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٥ .

(١٤-١٥) في ١ : ذؤ القرض .

(١٥) في ١ ، م : المولى .

يُخْلَفُ عَصْبَةً مِنْ نَسَبِ مَوْلَاهُ ، فَمَالُهُ لِمَوْلَى مَوْلَاهُ ، ثُمَّ لِأَقْرَبِ عَصَبَاتِهِ ، ثُمَّ لِمَوْلَى مَوْلَاهُ ، فَإِذَا انْقَرَضَ عَصَبَاتُهُ وَمَوَالِي الْمَوَالِي وَعَصَبَاتُهُمْ ، فَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ .

١٠٦٥ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ، فَلَوْلَاهُ لِابْنِهِ ، وَعَقْلُهُ عَلَى عَصَبَتِهِ )

هذه المسألة محمولة على أَنَّ الْمُعْتَقَ لَمْ يُخْلَفْ عَصْبَةً مِنْ نَسَبِهِ ، وَلَا وَارِثًا مِنْهُمْ ، إِذْ لَوْ خَلَفَ وَارِثًا مِنْ نَسَبِهِ أَوْ عَصَبَتِهِ ، كَانُوا أَحَقَّ / بِمِيرَاثِهِ وَعَقْلِهِ مِنْ عَصَبَاتِ مَوْلَاهُ وَوَلَدِهِ ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِشْكَالٌ . وَإِذَا لَمْ يُخْلَفْ إِلَّا ابْنُ مَوْلَاهُ وَعَصْبَةُ مَوْلَاهُ ، فَمَالُهُ لِابْنِ مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ عَصَبَاتِ الْمُعْتَقِ ، وَعَقْلُهُ إِنْ جَنَى جَنَايَةً عَلَى عَصْبَةِ مَوْلَاهُ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ امْرَأَةً ؛ لَمَا رَوَى إِبْرَاهِيمُ قَالَ : اخْتَصَمَ عَلِيُّ وَالزُّبَيْرُ فِي مَوْلَى صَفِيَّةَ فَقَالَ عَلِيُّ : مَوْلَى عَمَّتِي وَأَنَا أَعْقِلُ عَنْهُ ، وَقَالَ الزُّبَيْرُ : مَوْلَى أُمِّي وَأَنَا أَرِثُهُ . فَقَضَى عَمْرُ لِلزُّبَيْرِ بِالْمِيرَاثِ ، وَقَضَى عَلَى عَلِيٍّ بِالْعَقْلِ . ذَكَرَ هَذَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « السُّنَنِ » <sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : قَضَى بِوَلَاءِ <sup>(٢)</sup> صَفِيَّةَ لِلزُّبَيْرِ دُونَ الْعَبَّاسِ ، وَقَضَى بِوَلَاءِ أُمِّ هَانِيَةَ لِجَعْفَرِ بْنِ هُبَيْرَةَ دُونَ عَلِيٍّ <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُ الْعَقْلِ عَلَى الْعَصْبَةِ وَالْمِيرَاثِ لَغَيْرِهِمْ <sup>(٤)</sup> ، كَمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِمِيرَاثِ التِّي قُتِلَتْ هِيَ وَجَنِينُهَا لِبَنِيهَا ، وَعَقْلُهَا عَلَى الْعَصْبَةِ <sup>(٥)</sup> . وَقَدْ رَوَى زِيَادُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ عَبْدًا لَهَا ، ثُمَّ تُوفِّيَتْ وَتَرَكَتْ ابْنًا لَهَا وَأَخَاهَا ، ثُمَّ تُوفِّيَ مَوْلَاهَا مِنْ بَعْدِهَا ، فَأَتَى أَخُو الْمَرْأَةِ وَابْنُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مِيرَاثِهِ ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِيرَاثُهُ لِابْنِ الْمَرْأَةِ » . فَقَالَ أَخُوهَا : لَوْ جَرَّ <sup>(٥)</sup> جَرِيرَةً كَانَتْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٤ .

(٢) في الزيادة : « مولى » .

(٣) في م : « لغيره » .

(٤) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء أن الأموال للورثة ... ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذی

٨ / ٢٦٠ - ٢٦٢ . والنسائي ، في : باب دية جنين المرأة ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ / ٤٢ .

(٥) سقط من : م .



علِيّ ، ويكونُ ميراثه لهذا ! قال : « نَعَمْ »<sup>(٦)</sup> . وإِنَّمَا حَمَلْنَا مَسْأَلَةَ الْخِرْقَى عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ امْرَأَةً ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي رَوَيْنَاهَا إِنَّمَا وَرَدَتْ فِيهَا ، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْقِلُ ، وَابْنُهَا لَيْسَ مِنْ عَشِيرَتِهَا ، فَلَا تَعْقِلُ عَنْ مُعْتَقِهَا ، وَعَقْلُ عَنْهَا عَصَبَاتُهَا<sup>(٧)</sup> مِنْ عَشِيرَتِهَا . أَمَّا الرَّجُلُ الْمُعْتَقُ ، فَإِنَّهُ يَعْقِلُ عَنْ مُعْتَقِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ ، وَيَعْقِلُ ابْنُهُ وَأَبُوهُ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ عَصَبَاتِهِ وَعَشِيرَتِهِ ، فَلَا يُلْحَقُ ابْنُهُ فِي نَفْيِ الْعَقْلِ عَنْهُ بِابْنِ الْمَرْأَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى حَيًّا ، وَهُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ مُوسِرٌ ، فَعَلَيْهِ مِنَ الْعَقْلِ وَلَهُ الْمِيرَاثُ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ مُعْتَقِهِ ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً أَوْ مَعْتُوهاً ، فَالْعَقْلُ عَلَى عَصَبَاتِهِ ، وَالْمِيرَاثُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ جَنَوْا جِنَايَةً خَطَأً ، كَانَ الْعَقْلُ عَلَى عَصَبَاتِهِمْ ، وَلَوْ جُنِيَ عَلَيْهِمْ كَانَ الْأَرْضُ لَهُمْ .

**فصل :** وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلَ مُعْتَقَهُ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ شُرَيْحٍ ، وَطَاوُسٍ ، أَنَّهُمَا وَرَّثَاهُ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَوْسَجَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا تُوُفِيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا غُلَامٌ لَهُ هُوَ أَعْتَقَهُ ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِيرَاثَهُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٨)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ نَحْوِ هَذَا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »<sup>(٩)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرِثْهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَإِعْطَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ قَضِيَّةٌ فِي غَيْرِهِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا بِجِهَةِ غَيْرِ الْإِعْتِقِ ، وَتَكُونُ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ أَنَّ إِعْتِقَاقَهُ لَهُ لَمْ يَمْنَعْهُ مِيرَاثَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ صِلَةً<sup>(١٠)</sup> . وَتَفَضُّلاً . إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ فَلَا يَعْقِلُ عَنْهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ : يَعْقِلُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ سَيِّدُهُ أُنْعِمَ عَلَيْهِ ، فَجَازَ أَنْ يَغْرَمَ عَنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْعَصَبَاتِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُمْ . وَمَا ذَكَرَهُ لَا أَصْلَ لَهُ ، وَيَنْعَكِسُ

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٤ .

(٧) في م : « عصباته » .

(٨) في : باب في ميراث المولى الأسفل ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٥٦ .

(٩) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١٠) في م : « صلة » .

كسائر العاقلة ، فإنه لم يُنعم عليه ويُعقلون عنه ، ويُنقَضُ بما إذا قَضَى إنسانٌ دينَ آخر ، فقد غَرِمَ عنه ، ولا يُعقل عنه <sup>(١١)</sup> .

**فصل :** فإن أسلمَ الرجلُ على يَدَيِ الرَّجُلِ ، لم يرْثْهُ بذلك . في قولِ عامَّةِ أهلِ العلمِ ، منهم الحسنُ ، والشَّعْبِيُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقد رُوِيَ عن أحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، روايةً أُخْرَى ، أنه يرْثْهُ . وهو قولُ إسحاقَ . وحُكِيَ عن إبراهيمَ أن له ولأهـ وَيُعقِلُ عنه . وعن ابنِ المُسَيَّبِ : إن عَقَلَ عنه ورْثَته ، وإن لم يُعقِلُ عنه لم يرْثْهُ . وعن عمرَ ابنِ الخطَّابِ ، وعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، رضيَ اللهُ عنهما ، / أنه يرْثْهُ وإن لم يُوالِه ؛ لما رَوَى راشدُ بنُ سعيدٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ أسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ ، فَهُوَ مَوْلَاهُ ، يرْثْهُ وَيَدِي عَنْهُ » . رواه سعيدٌ <sup>(١٢)</sup> ، وقال أيضا <sup>(١٣)</sup> : حدَّثنا عيسى بنُ يونسَ ، ثنا معاويةُ ابنُ يحيى الصَّدْفِيُّ ، عن القاسمِ الشَّامِيِّ ، عن أبي أُمَامَةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ أسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ ، فَلَهُ وَلَاؤُهُ » . وروى <sup>(١٤)</sup> بإسناده عن ثَمِيمِ الدَّارِيِّ ، أنه قال : يا رسولَ اللهِ ، ما السَّنةُ في الرَّجُلِ يُسَلِّمُ على يَدَيِ الرَّجُلِ من المسلمين ؟ فقال : « هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ » . رواه أبو داود والترمذِيُّ <sup>(١٥)</sup> ، وقال : لا أَظُنُّهُ مُتَّصِلًا . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » <sup>(١٥)</sup> . ولأنَّ أسبابَ التَّوَارُثِ

(١١) سقط من : م .

(١٢) في : باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم ، السنن ١ / ٧٨ .

(١٣) في الباب السابق ، الموضع السابق .

(١٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يسلم على يدي الرجل ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٥ . والترمذى ، في : باب ما جاء في ميراث الذى يسلم على يدي الرجل ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٦٥ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب إذا أسلم على يديه ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ٨ / ١٩٢ مختصراً . وابن ماجه ، في : باب الرجل يسلم على يدي الرجل ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٩ . والدارمى ، في : باب في الرجل يوالى الرجل ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٢ / ٣٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(١٥) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .



غير موجودة فيه ، وحديث راشد مُرسَل ، وحديث <sup>(١٦)</sup> أبي أمامة فيه معاوية <sup>(١٦)</sup> بن يحيى الصدفي ، وهو ضعيف ، وحديث تميم تكلم الترمذي فيه .

**فصل :** وإن عاقد رجل رجلاً ، فقال : عاقدتُك على أن ترثني وأرثك ، وتُعقل عني وأعقل عنك . فلا حُكم لهذا العقد ، ولا يتعلّق به إرث ولا عَقْل . وبه قال الشافعي . وقال الحَكَم ، وحمّاد ، وأبو حنيفة : هو عقد صحيح ، ولكل واحد منهما أن يرجع عنه <sup>(١٧)</sup> ، ما لم يعقل واحد عن الآخر ، فإذا عَقَلَ عنه ، لَزِمَ ، ويرثه إذا لم يُخَلّف ذا رَحِمٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾ <sup>(١٨)</sup> . ولأنّ هذا كالوصية ، ووصية الذي لا وارث له بجميع ماله جائزة . ولنا ، قول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » . ولأنّ أسباب التوارث مَحْصُورَةٌ في رَحِمٍ ونكاحٍ وولاءٍ ، وليس هذا منها ، والآية منسوخة بآية الميراث ، ولذلك لا يرث مع ذي رَحِمٍ شيئاً . قال الحسن : نَسَخْتَهَا : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١٩)</sup> . وقال مجاهد : فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ من العَقْلِ والنُّصرة والرَّفادة . وليس هذا بوصية <sup>(٢٠)</sup> ؛ لأنّ الوصية لا يَعْقِلُ ، فله الرجوع ، وهذا عندهم بخلافه .

**فصل :** واللقيط حرٌّ لا ولاء عليه . في قول الجمهور ، وفقهاء / الأمصار . وروى <sup>٢٠٠/٦</sup> عن عمر ، أن ولاءه لملّقطه . وبه قال الليث ، وإسحاق . وعن إبراهيم : إن نوى أن يرث منه فذلك . وقد روى عن النبي ﷺ : « الْمَرْأَةُ تَحُوزُ <sup>(٢١)</sup> ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ؛ لَقَيْطِهَا ، وَعَتِيقِهَا ، وَوَلَدِهَا الَّذِي لَا عَنَتَ عَلَيْهِ » <sup>(٢٢)</sup> . ولنا ، قول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » . ولأنّه ليس بقرابة ولا عتيق ولا ذي نكاح ، فلا يرث كالأجنبي ، والحديث فيه كلام .

(١٦-١٦) في م : « معاوية فيه أمامة » . خطأ .

(١٧) في ١ : « فيه » .

(١٨) سورة النساء ٣٣ .

(١٩) سورة الأنفال ٧٥ .

(٢٠) في م : « يوصلة » .

(٢١) في الأصل ، ١ : « تحرز » .

(٢٢) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .